

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1570

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 18 أيار/مايو 2021، في الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد يوري بوريسوف ستيرك..... (بلغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السبعين بعد الخمسمائة والألف لمؤتمر نزع السلاح.

أيها الزملاء الموقرون، أعترم هذا الصباح، كما سبق وأعلنت في الأسبوع الماضي، استكمال قائمة المتكلمين المتبقين من المناقشة المواضيعية بشأن البند 1 من جدول الأعمال. وبمجرد استيفاء تلك القائمة، سننتقل إلى المناقشة المواضيعية لهذا اليوم المتعلقة بالبند 2 من جدول أعمال المؤتمر. وأول متكلم متبقي على قائمتي المتعلقة بالمناقشة المواضيعية بشأن البند 1 من جدول الأعمال هو مندوب الصين الموقر، السيد تشين تشنغيانغ.

السيد تشين تشنغيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، إن البند 1 من جدول الأعمال، بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، يغطي مسائل محددة من زوايا عديدة، باعتباره إحدى المسائل الأساسية المطروحة أمام مؤتمر نزع السلاح. وفي الأسبوع الماضي، قدم ضيفان مدعوان عرضين تناولوا فيهما بالأساس مسألة التحقق من نزع السلاح النووي. وأود أيضاً أن أناقش كيف تنظر الصين إلى هذه المسألة.

ويشكل التحقق الفعال ضامناً مهماً لتحقيق الحظر التام والإزالة الكاملة للأسلحة النووية وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وتؤدي أحكام التحقق الواردة في المعاهدات الدولية القائمة بشأن هذا الموضوع دوراً مهماً في ضمان وفاء الأطراف بالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وبمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي المستقبل، ينبغي للأطراف في الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي أن تضع أيضاً آليات تحقق مناظرة على أساس مضمونها الملموس.

وتعتقد الصين أنه ينبغي اتباع عدة مبادئ أساسية في عملية مناقشة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي. الأول هو مبدأ التوازن: لا بد أن يوجد التحقق من نزع السلاح النووي توازناً بين المصادقية وحماية المعلومات الحساسة. والثاني هو مبدأ عدم الانتشار: ينبغي لترتيبات التحقق من نزع السلاح النووي أن تراعي خطر تسرب المعلومات الحساسة مراعاة كاملة، وأن تتضمن تدابير تحوطية صارمة درءاً لتسبب أي تسرب من هذا القبيل في انتشار نووي. والثالث هو مبدأ التقدم المحسوب: ينبغي إجراء المناقشات ذات الصلة خطوة بخطوة، وتناول المسائل الأسهل قبل المسائل الصعبة وتجنب الحلول الترفيقية.

وتجدر الإشارة على وجه التحديد إلى أنه ينبغي إقران تدابير التحقق المحددة بمعاهدة نزع السلاح النووي المتصلة بها، بل لا يجوز سوى ذلك. ويجب أن تضطلع بالتفاوض على هذه التدابير الأطراف التي تفاوضت على المعاهدة المعنية، استناداً إلى طبيعة تلك المعاهدة ومضمونها والظروف الوطنية الفعلية المحيطة بها. كما أن محاولة وضع نموذج موحد للتحقق يسير تطبيقه على الجميع هي محاولة ليست علمية ولا واقعية. وإن فكرة وضع آلية تحقق أولاً ومن ثم التفاوض بشأن معاهدة لنزع السلاح النووي أشبه بوضع العربة أمام الحصان وهي غير قابلة للتطبيق.

السيد الرئيس، ينبغي للولايات المتحدة وروسيا، باعتبارهما القوتين النووييتين العظميين اللتين تمتلكان أكبر ترسانتين نوويتين، أن تواملاً تخفيض ترسانتيهما النووييتين تخفيضاً كبيراً وملموساً بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويقدم الشوط الطويل الذي قطعه في مجال استكشاف تكنولوجيا التحقق والدراية بها، دروساً مهمة للمناقشات الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

بيد أنه لا يمكن نقل تدابير التحقق الثنائية الأمريكية - الروسية تعسفاً إلى مناطق أخرى. ويجب التوصل إلى تدابير تحقق محددة وتنفيذها من خلال توافق الآراء بين جميع الأطراف المتفاوضة.

ويجب تجنب التمييز القائم على القدرات التقنية والاختلافات الموضوعية، ولا بد من ضمان إجراء التحقق على نحو عادل ومعقول وواقعي وقابل للتنفيذ.

وعند مناقشة التحقق من نزع السلاح النووي، ينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات والفرص الجديدة التي يطرحها التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، إلى جانب تحقيق تقدم متوازن من حيث بناء القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.

وأجرى المجتمع الدولي مناقشات وجبهة بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، كما تبلور عدد من الآليات. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، كما يعكس قلق المجتمع الدولي بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

وتعتقد الصين أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في المناقشة الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. ويمثل ذلك عاملاً هاماً في ضمان سلطة المناقشات الدولية المعنية ومدى تمثيلها وتأثيرها.

وستبدأ قريباً خلال العام الجاري دورة جديدة في جنيف لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وسيواصل الخبراء الذين رشحتهم الصين الإسهام بهمة في مناقشاتها. وينبغي تنسيق المناقشات الموضوعية بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر مع عمل فريق الخبراء الحكوميين والآليات الأخرى، حتى يتسنى الاضطلاع بالعمل ذي الصلة داخل إطار الأمم المتحدة على نحو سلس ومنظم.

والتحقق من نزع السلاح النووي مسألة طويلة الأجل ومعقدة، ومن المحتم أن تواجه عملية المناقشة صعوبات عديدة، المعلوم منها والمجهول. وستواصل الصين إجراء دراسات تقنية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بينما ستستمر في المشاركة بهمة في التعاون الدولي ذي الصلة، كما أنها على أتم الاستعداد للعمل مع الزملاء من البلدان الأخرى بغية القيام بدور بناء في تعزيز النقاش الدولي بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب الصين الموقر وأعطي الكلمة الآن للمتكمّل التالي، مندوب إندونيسيا الموقر، السيد إندرا روزاندري.

السيد روزاندري (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر هذه الفرصة التي أتيت لي اليوم للإدلاء ببيان وفدي بشأن البند 1 من جدول الأعمال، وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. تؤيد إندونيسيا بيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به العراق في الجلسة الأخيرة، ونود أيضاً أن ندلي ببعض الآراء الإضافية بشأن هذه المسألة، بصفتنا الوطنية.

السيد الرئيس، إننا نعتقد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لتجنب الكوارث العالمية. ولا تزال إندونيسيا تعتبر نزع السلاح النووي أولوية قصوى، وتكرّر التأكيد على أن كل مادة من مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وتحت جميع الظروف. ولذلك، تكرر إندونيسيا دعواتها إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها التي طال انتظارها بموجب المعاهدة والالتزامات المتفق عليها بتوافق الآراء خلال مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة تنفيذاً سليماً دون مزيد من التأخير، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض هدف المعاهدة: الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ومنع سباق التسلح النووي.

وريثما تتم الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، تعيد إندونيسيا تأكيد الحاجة الملحة، على سبيل الأولوية القصوى، إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إحراز تقدم ملموس ونعلن استعدادنا للعمل على هذه المسألة.

وتود إندونيسيا أيضاً أن تؤكد على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق واللاجعية واجبة التطبيق على جميع تدابير نزع التسليح النووي. ونعتقد أن الآلية الحصرية المتاحة حالياً للتحقق من نزع السلاح النووي تعاني من أوجه قصور فادحة: أي على سبيل المثال لا الحصر، انعدام المصادقية العالمية، وكونها عرضة لعدم اليقين السياسي داخل الأطراف الحصرية المعنية. ومن وجهة نظر إندونيسيا، من المهم أن يتم الاعتراف بالمصادقية على نطاق واسع وأن تساعد تلك المصادقية على بناء ثقة متماثلة بين جميع أصحاب المصلحة. ونعتقد أن هذا النوع من المصادقية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نظام للتحقق من نزع السلاح النووي يتسم بالواقعية والكفاءة والشمول.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن برامج بناء القدرات ضرورية، لا سيما لسد الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من حيث الخبرة في ميدان الدورة الكاملة للقدرة على التحقق من نزع السلاح النووي، التي يمكن بدورها أن تحافظ على الطابع غير التمييزي لمنهجية التحقق في إطار نظام لنزع السلاح النووي في المستقبل يُتفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف.

وفي رأي إندونيسيا، لا بد أن تكفل مبادرة التحقق من نزع السلاح النووي الجديدة الامتثال للالتزامات القائمة بموجب المعاهدات ذات الصلة، ويجب أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى الكفاءة من حيث الموارد المالية والبشرية. وفي هذا السياق، يُستحسن أن تتوخى إشراك المؤسسات القائمة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع خطر الانتشار المحتمل من جانب البرامج المقترحة لبناء القدرات. فالوكالة تتمتع بسجل إنجازات موثوق في مجال التشغيل يغطي أكثر من ستة عقود من التعامل مع خطر الانتشار النووي من خلال نظام مقبول عالمياً للسلامة والأمن والتأمين.

السيد الرئيس، يعتمد إحراز التقدم في جدول أعمال نزع السلاح النووي على عوامل عديدة ولا بد أن يكون مدفوعاً بإرادة سياسية قوية وخطوات ملموسة من جانب جميع الدول. ولذلك، دعونا جميعاً نعيد تأكيد التزامنا وإرادتنا السياسية لدعم الجهود الرامية إلى جعل الأسلحة النووية أمراً باندأً ولى عهده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب إندونيسيا الموقر وأعطي الكلمة للمتحدث التالية، المندوبة الموقرة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، السيدة أرلين ميندوزا.

السيدة دياز ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، نود أن نشكر أعضاء فريق النقاش الموقرين الذين تكلموا في 11 أيار/مايو على عروضهم وعلى ما قدموه من إسهامات في مناقشة البند 1 من جدول الأعمال، أي وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي. ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد العراق الموقر باسم مجموعة الـ 21 تأييداً تاماً، وسننتاول الآن، بصفتنا الوطنية، عدة مسائل تتعلق بنزع السلاح النووي.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لعمل المؤتمر، إذ نعتبره جزءاً أساسياً وحيوياً من آلية نزع السلاح، التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها. وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجدداً على التزامها بأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي تشكل عناصراً أساسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن دعمها لتعددية الأطراف كمبدأ أساسي للمفاوضات التي يجب أن تجرى في هذا المجال، بحيث تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل ضوابط دولية صارمة وفعالة.

ونود أن نلقي الضوء على الالتزام السياسي الذي أخذه المجتمع الدولي على عاتقه فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية عندما دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. إن بلدي كان سابع من صدق على المعاهدة لأنها كانت أول صك قانوني ينص على فرض حظر صريح وشامل لمثل تلك الأسلحة ويتناول الأثر الإنساني لتجاربها واستخدامها. وتشكل المعاهدة تعبيراً قوياً عن إرادة معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تطالب بإحراز تقدم نوعي نحو نزع السلاح النووي، وهي بلا شك إسهام

فعال في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، فإننا نحیی الدول التي وقعت هذه المعاهدة التاريخية وصدقت عليها، ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تنظر على جناح من السرعة في أن تصبح أطرافاً في هذا الصك الدولي المهم، الذي يمثل إسهاماً لا یقدر بثمن في عملية نزع السلاح وبعزز الاتفاقات الأساسية الأخرى في هذا الميدان، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

السید الرئيس، یود وفدي أن یعرب عن قلقه العمیق إزاء التهديد الذي يشکله استمرار وجود الأسلحة النووية على البشرية. إن مدى الدمار الذي قد يتسبب فيه السلاح النووي ودرجته أكبر من أن یقاسا. ویواجه العالم اليوم تهديدات وتحديات جديدة أسهمت في زیادة مخاطر الانتشار، بما في ذلك الجمود الذي اعتري الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح، والوتيرة المتسارعة التي یجري بها صقل الأسلحة النووية وتحديثها نتيجة للتقدم الذي يشهده مجال العلم والتكنولوجيا، بل أيضاً التطبيق المضلل للتدابیر القسرية الأحادية الجانب التي تتبعها البلدان الحائزة للترسانات النووية، مما يمثل خطراً جديداً داخل نظام دولي قائم على المساواة بین الدول.

ولا بد من أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالوفاء بتعالیم تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي حتى یتمنى منع انتشار هذه الأسلحة دون مبرر. ولم نعد نتكلم بمجرد عبارات افتراضية عن العواقب الكارثية التي قد تصیب البشرية من جراء استخدام الأسلحة النووية، إذ إنه يشكل أخطر تهديد یواجه البشرية لأنه سيجعل بقاء الحضارة مستحيلاً تماماً.

ونود أن نعرب عن قلقنا العمیق إزاء استمرار عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدماً في أداء التزاماتها بنزع السلاح النووي، مما أدى إلى استقطاب النقاش وزیادة الانقسامات بین الدول الأطراف وقد یقوض هدف معاهدة عدم الانتشار والغرض منها، ومصداقية نظام عدم الانتشار. ولهذا السبب تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية القدر الأكبر من المسؤولية عن تنفيذ تدابير لتخفيض ترساناتها النووية وإزالتها بما یتماشى مع روح معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي ضمان إقامة عالم أكثر أمناً، خالٍ من التهديد النووي.

السید الرئيس، نود أن نؤكد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي یعزز كل منهما الآخر، ولا غنى عنهما لتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وتسلم فنزويلا بأهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها إحدى ركائز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ولذلك نكرر التأكيد على أهمية تنفيذ ركائزها الثلاث دون تمييز ولصالح البشرية جمعاء. ولهذا السبب، يجب إحراز تقدم ملموس في المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة فيما یتعلق بركائز المعاهدة الثلاث. وتؤكد فنزويلا مجدداً أنه لا یمكن ضمان مناخ یسوده السلم والأمن الدوليين ما لم تُبذل جهود مخصصة لتحقيق نزع السلاح النووي. ونشجع المجتمع الدولي على بذل كل ما أوتي من جهد للإسهام في إرساء السلام والاستقرار العالميين.

وندعو الدول النووية إلى التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية حتى یتمنى إحراز تقدم سریع بشأن إزالة مثل تلك الأسلحة بشكل متزامن وفي إطار تعددية الأطراف وعلى أساس عدم التمييز. ویرى بلدي أن الخطر النووي یكمن في وجود الأسلحة النووية في حد ذاته. ونشدد على أن نزع السلاح العام والکامل وغير التمييزي، القائم على رقابة دولية صارمة، كضمان للسلم والأمن الدوليين، على نحو ما دعت إليه مجموعة الـ 21، هو أفضل حماية ممكنة من خطر تعجیر سلاح نووي، إلا أنه قد شكل تحدياً بالغ الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقرة.. أعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية، السيد روبرت وود، الذي طلب حق الرد على ما جاء في البيانات التي أدلى بها في الجلسة العامة ليوم الخميس الماضي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد أخذت الكلمة لأمارس حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل إيران في الأسبوع الماضي، الذي اتهم الولايات المتحدة بأنها في حالة خرق جوهرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. اسمحو لي أن أعبر بوضوح شديد: إن الولايات المتحدة تمتثل لجميع التزاماتها بمعاهدة. وبدلاً من اتهام الولايات المتحدة زوراً بعدم الامتثال لالتزاماتها، ينبغي لإيران أن تركز على الامتثال لالتزاماتها هي ذاتها بعدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. وأفهم أنه لم يعد لدينا متكلمون بشأن البند 1 من جدول الأعمال ونقاط النظام. وحين الوقت لكي ننقل الآن إلى موضوع مناقشتنا المواضيعية اليوم، أي البند 2 من جدول الأعمال. وأود أن أعرض الموضوع بإيجاز، الذي سيقدمه أعضاء فريق النقاش اليوم بمزيد من التفصيل.

ففي السنوات الأخيرة، عادت مسألة الحد من المخاطر النووية إلى الأنظار في سياق النقاش الأمني الدولي بين صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية ومجتمع الخبراء، في ظل تجدد المنافسة الاستراتيجية واستقطاب المناقشات في المنتديات المتعددة الأطراف.

ونذكر أعضاء مجموعة الدول السبع في بيانهم بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2019، أن الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية تشكل إسهامات هامة للأمن الإقليمي والدولي. وانصب التركيز على الشفافية والحوار بشأن المذاهب والمواقف النووية كجزء من العناصر المهمة للحد من المخاطر الاستراتيجية التي من شأنها أن تساعد على تجنب سوء الفهم وسوء التقدير.

كما التزم الأعضاء في بيانهم بعد ذلك بمواصلة البحث عن سبل لتحسين فهم تدابير الحد من المخاطر الاستراتيجية ونشرها، بما في ذلك في الفترة التي سبقت مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2020. ولا يزال المؤتمر أمامنا.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، حددت وثيقة أعدتها الرئاسة الأسترالية مؤخراً في العام الماضي عدداً من المسائل التي قد يرغب المؤتمر في النظر فيها. وذكرت الورقة أن هناك اهتماماً بإجراء مناقشات موضوعية بشأن الحد من المخاطر النووية، بما في ذلك من خلال دراسة أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ويحدد المعهد في العديد من دراساته وتقاريره أنواع المخاطر وتدابير التخفيف الممكنة على مختلف المستويات. وفي سياق النظر والتفكير ملياً فيما قد يشكل مخاطر كبرى نتيجة الاستخدام المتعمد و/أو العرضي للأسلحة النووية، وكيف يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يساهم في تحسين فهم تلك المخاطر والتخفيف من حدتها، سنستمع اليوم إلى السيد ويلفريد وان والسيدة جانيفر ماكبي.

والسيد وان هو الباحث الرئيسي في البرنامج المعني بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وله مؤلفات عن مواضيع عدة مثل الحد من المخاطر النووية، والجزءات، ونزع السلاح، كما يتمتع بخبرة مشهودة في مجال مخاطر الأسلحة النووية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح.

والسيدة ماكبي هي إحدى كبار الزميلات في الأمن الدولي باتحاد العلماء الأمريكيين. ولقد عملت السيدة ماكبي في مجال مسائل الأمن الدولي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في مركز الدراسات

الاستراتيجية والدولية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤتمر نزع السلاح، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

وأود أولاً أن أدعو المتحاور الأول لهذا اليوم، السيد ويلفريد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إلى تقديم عرضه.

السيد وان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للتحديث أمام مؤتمر نزع السلاح من خلال التداول بالفيديو، عن موضوع الحد من مخاطر الأسلحة النووية، وعن العمل المستمر الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا المجال. ويجري عملنا بدعم من أستراليا وإيطاليا والسويد وسويسرا وفنلندا، وبالاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول، الذي نمتن له كثير الامتنان.

ولربما سمعني بعضكم أتكم عن هذا الموضوع في عدد من المحافل المختلفة. ومن اللافت للنظر كيف تطور الحوار خلال السنوات القليلة الماضية في وقت قصير نسبياً. وذلك يعكس بحق مدى الاهتمام بالموضوع والعمل الذي يجري في هذا الشأن، فضلاً عن التقدم الذي أحرزه عدد من المبادرات بقيادة الدول. وآمل أن يضيف حديثي اليوم إلى المناقشة وأن يوفر زاداً إضافياً للفكر.

أولاً، سأبدأ بتقديم معلومات أساسية موجزة جداً عن المخاطر النووية ومصادر المخاطر: فنحن نعرف "مخاطر الأسلحة النووية" بأنها مخاطر استخدام الأسلحة النووية، وخطر وقوع تفجير بأي وسيلة، سواء عن قصد أو عن غير قصد. والخطر قائم كدالة على الاحتمال والعواقب، حيث ينظر إلى استخدام الأسلحة النووية على أنه حدث منخفض الاحتمال، ولكنه ذو عواقب وخيمة. ومع ذلك، من الصعب تقديم تقدير كمي موضوعي دقيق للاحتمال لعدد من الأسباب. وتشمل تلك الأسباب عدم وجود أي سجل تجريبي واسع النطاق لاستخدام الأسلحة النووية خارج نطاق التجارب، ومحدودية المعلومات المتاحة عن الأهداف التي كادت تصاب، والإنذارات الكاذبة والحوادث التي وقعت.

كما تسعى نماذج الاحتمالات جاهدة لاستيعاب نطاق الاحتمالات المتعلقة بأحداث التفجير، بما في ذلك، على سبيل المثال، أنواع النزاعات التقليدية التي قد تؤدي لتصاعد. وتتسم مصادر المخاطر هي ذاتها بدينامييتها العالية وتغيرها الدائم.

لذلك، عندما نتحدث عن احتمال زيادة الاستعمال، ما هي السمات والمعايير والبارامترات والنقاط المرجعية التي نسترشد بها في تقييمنا؟ عادة ما نميل إلى النظر في الاتجاهات على امتداد المشهد النووي والأمني، وبعض منها يتعلق بموضوعنا. الأول هو الظروف الجيوسياسية الواسعة النطاق، أي سوء العلاقات بين بعض الدول المسلحة والمتحالفة نووياً، فضلاً عن التوتر واحتمال نشوب نزاع عبر عدد من السياقات الجغرافية، مما قد يؤثر على عدد من سيناريوهات استخدام الأسلحة النووية المختلفة.

والإتجاه الثاني هو التطورات المتعلقة بالأسلحة النووية نفسها، من حيث قدراتها وأدوارها. ويبدو أن برامج التحديث التي تشمل الأسلحة النووية والنظم ذات الصلة تزيد من قابلية استعمالها في نظر البعض، حيث تجعلها أكثر موثوقية ودقة ومرونة عبر المنصات والمسارح، ويبدو أنه يتم إدراج حمولات أعلى دقة وأقل فائدة، على سبيل المثال، في خطط يرمع استخدامها في ساحة المعركة ضد الأهداف العسكرية. ولا تزال الأسلحة النووية تؤدي أيضاً دوراً مركزياً في مذاهب الدول واستراتيجياتها الأمنية، ويتفاقم هذا الأمر باختلاف التفسيرات بشأن ماهية تلك الاستراتيجيات تحديداً، مما قد يؤدي إلى سوء الإدراك وسوء الفهم.

وهناك اتجاه ثالث هو التطورات التكنولوجية الأوسع نطاقاً، التي يمكن أن تكون لها آثار مزعجة للاستقرار، مما يؤدي إلى تفاقم احتمال تشابك القدرات النووية والقدرات غير النووية. ويشمل ذلك واقع العمليات السيبرانية الهجومية، فضلاً عن عوامل غير معروفة تتعلق بأوجه الضعف التي تعاني منها

نظم الأسلحة النووية. ويشهد الفضاء أيضاً نشاطاً متزايداً، مما قد يزيد البيئة التي تعمل فيها الأصول النووية والأصول ذات الاستخدام المزدوج تعقيداً، فضلاً عن وجود أسلحة تقليدية دقيقة التوجيه وغيرها من القدرات البعيدة المدى التي يمكن أن تسهم في احتمال حدوث ارتباك بشأن طبيعة الحمولات والأهداف.

والعامل الرابع الذي يجدر ذكره هنا هو ببساطة "الأمر الأخرى"، بما في ذلك احتمال وقوع خطأ بشري، وحدود فهمنا وحظنا. وتكتسي تلك الأمور أهمية خاصة، إذ إن تحسّن القدرات يزيد من تعقيد الأسلحة النووية والنظم المتصلة بها وطبيعتها المقترنة بإحكام. كما أنها تقصّر زمن صنع القرارات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم احتمال وقوع أخطاء بشرية وتقنية على حد سواء - وأود أن أضيف إلى تلك القائمة السرية المستمرة التي تكتنف برامج الأسلحة النووية، والتي يمكن أن تحد في نهاية المطاف من نوعية الجهود المبذولة من أجل تقييم المخاطر.

لذلك، وبالنظر إلى هذه المصادر والدوافع المختلفة للمخاطر، كيف نشارك في الحد من المخاطر؟ يجب علينا بالتأكيد أن نعترف بالتحديات التي تتطوي عليها عملية المضي قدماً في الحد من المخاطر. وترتبط هذه المسألة جزئياً بدينامية المخاطر وموضوعيتها. فمصادر الخطر، على سبيل المثال، موجودة في عين ناظرها. وبالنسبة للبعض، قد يكون إلغاء حالة التأهب تدبيراً واضحاً للحد من المخاطر، لأنه، على سبيل المثال، يطيل الوقت المتاح للإطلاق، ويقلل من احتمالية وقوع حوادث، وببساطة، يمكن أن يؤدي خفض درجة الاستعداد التعبوي، في رأيهم، إلى تمديد سلالم التصعيد.

ولكن قد يرى آخرون أن إلغاء حالة التأهب قد يؤثر على مصداقية الردع والاستقرار الاستراتيجي، مما قد يؤدي إلى عدوان ومخاطر عدائية بوسائل أخرى. وبطبيعة الحال، قد يجادل الكثيرون بأن الردع نفسه ينطوي على مخاطر متأصلة بسبب الاعتماد على التهديد الموثوق باستخدامه، فضلاً عن الاعتماد على القدرات. وبالتأكيد، لدي آرائي الخاصة بشأن بعض هذه المواضيع. ولكن وجود وجهات نظر مختلفة يمكن أن يشكل تحدياً للعمل الجماعي.

كما أن المخاطر تتغير باستمرار وهي بمثابة هدف متحرك. وهذا تحدٍ، ليس لتقييم المخاطر فحسب، بل أيضاً لاستنباط سياسة للحد من المخاطر. وعلى وجه الخصوص، لم يتحدد بعد الأثر الكامل للتكنولوجيا على نظم الأسلحة النووية، بما في ذلك الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، وإدماج الأصول الفضائية ونظم الإنذار المبكر. وفي نهاية المطاف، فإن التصورات المتعلقة بالمخاطر تسترشد بالمناظير والأولويات والثقافات الاستراتيجية على الصعيد الوطني.

وقد نتساءل عما إذا كانت هذه الأخيرة تتحدد على أساس نفس النقاط المرجعية أو النهج أو ما شابه ذلك؛ الإجابة هي "لا". وبناء عليه، قد تتسم بعض الدول بمستوى أعلى من تقبل المخاطر. وقد يختار البعض استخدام المخاطر كسلاح - وهذا ما يشكل جوهر سياسة حافة الهاوية. ويعني ذلك أيضاً أن بعض الدول تميل إلى التركيز على جوانب معينة من المخاطر، وهذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً، لأنه يبين أين يمكن التحرك وأين قد يكون هناك تقارب في الإرادة السياسية.

ومع ذلك، أعتقد أنه من المهم، من منظور بحثي، أن نتخذ منظوراً شاملاً، بحيث نحدد عالم المخاطر النووية التي ينبغي أن نهتم بها كنقطة انطلاق. ولا تعني هذه التحديات أن الحد من المخاطر يسعى لا يجدي نفعاً؛ بل إنها تؤكد على أن التوعية بالمخاطر وتقييمات المخاطر هما جزءان حاسمان من عملية الحد من المخاطر.

وهناك أيضاً حاجة إلى الاعتراف بأن المخاطر تتخذ أشكالاً مختلفة باختلاف الأماكن والسياسات، لأن من شأن الخصائص النووية والبيئات الأمنية المباشرة المحيطة بدول معينة أن تكشف في نهاية المطاف كيف تحدد تلك الدول المخاطر وتتصورها. ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع وينطبق على جميع الحالات.

ويمكن لهذه التحديات أن تؤكد أيضاً أنه من الأهمية بمكان زيادة فهم كيف يُنظر من الخارج إلى المذاهب والسياسات وجهود التحديث والأنشطة التي تستخدم جهراً لردع العدوان والحد من المخاطر من منظور الأمن القومي؛ وأنها قد تتسبب في آثار غير مقصودة وتؤثر على خطر الاستعمال من منظور عالمي. فعلى سبيل المثال، يمكنها أن تساعد أيضاً، من خلال التسبب في ردود فعل عدائية تؤدي إلى مزيد من ديناميات رد الفعل أو ديناميات سباق التكنولوجيا أو التسلح، على زيادة احتمال حدوث أزمة أو، في بعض الحالات، خفض عتبات استخدام الأسلحة النووية.

ولذلك، يمكن أن تساعد المحادثات الصعبة بشأن هذه التصورات المختلفة للمخاطر على تحديد الشواغل والأولويات المشتركة التي يمكن أن تشكل أساساً لاتخاذ الإجراءات، بما في ذلك ما يتعلق بسوء الفهم وسوء التقدير وسوء الإدراك، كما من شأنها أن تساعد في الأساس على إعادة توجيه طريقة تفكير الدول بشأن المخاطر ودور الأسلحة النووية. ويمكنها أيضاً أن تحفز الدول على اتخاذ إجراءات بشأن نظم وتكنولوجيات معينة تثير القلق. لذلك، يمكن على الأقل بهذه الطريقة أن تصبح دينامية المخاطر إيجابية، لأنها تقدم آفاقاً جديدة للاستكشافات والمصالح المشتركة المحتملة.

وبالتالي، ما هي أولى الخطوات العملية التي تتخذها الدول من أجل الحد من المخاطر النووية؟ وفي أحد منشوراتنا الأخيرة، نتكلم عن أربعة مجالات واسعة من الأنشطة لدى الدول: (1) زيادة المشاركة الاستراتيجية؛ و(2) الحفاظ على سياسات ضبط النفس وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتطويرها؛ و(3) تعزيز استخدام الإخطارات والإشارات وقنوات الاتصال في حالات الأزمات؛ و(4) والالتزام بالحد من خطر استخدام الأسلحة النووية.

وسأركز على الخطوتين 1 و4، لأنني أعتقد أنهما تكتسبان أهمية أكبر من غيرهما في سياق النشاط خلال مؤتمر نزع السلاح. تتعلق الخطوة 1 بزيادة المشاركة الاستراتيجية؛ وهذه وصلة بالاعتراف بأن البيئة الحالية تفرض تحديات واضحة تحول دون الجهود الرامية إلى تخفيض المخزونات أو إلى تخفيض دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الأمنية تخفيضاً جذرياً. وتتطلب هذه الخطوات وغيرها من الخطوات الرامية إلى تعزيز تحديد الأسلحة وتنشيط نزع السلاح مستوى معيناً من الثقة نفقته إليه حالياً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

بيد أن الحوار الاستراتيجي والمشاركة أكثر جدوى في الأجل القصير، حيث إنهما لا ينطويان على أي تقييد للقدرات. وفي الوقت نفسه، يمكن للتبادل بين الدول على مستويات متعددة، بما في ذلك بين الأجهزة العسكرية، أن يعالج أوجه عدم اليقين الناشئة أو أن يقضي على حالة عدم القدرة على التنبؤ الاستراتيجي السائدة حالياً. ويمكن للدول أن تناقش الشواغل، مما يسمح بتبادل صريح للآراء، وينشئ حواراً منظماً قادراً على رسم ملامح للاتفاقات المقبلة، حيث قد تستغرق هذه العمليات سنوات. فعلى سبيل المثال، استندت تجربة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال مفاوضات محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية إلى أساس مفاهيمي مماثل.

وفي الوقت نفسه، من شأن المشاركة الاستراتيجية أيضاً أن تحدد المجالات التي يمكن فيها إيجاد أرضية مشتركة، على سبيل المثال، في سياق تجنب النزاعات، وإدارة الأزمات، والاتصالات. وقد تسمح للدول بإعادة النظر في خطوط الاتصال المباشر أو الاتفاقات بشأن حوادث البحر أو الاتفاقات المتعلقة بمنع الأنشطة العسكرية الخطيرة والنظر في كيفية تحديثها.

لقد شهدنا بالتأكيد بعض التقدم المحرز هنا مثلاً في سياق الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والحد من المخاطر الاستراتيجية، ويمكن أن يشكل تبادلهم بشأن المذاهب النووية على مدى السنوات القليلة الماضية أساساً لتحقيق مزيد من الشفافية وتبادل المعلومات فيما بينهم ومع الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه العملية أن تيسر الاستكشاف المشترك لنظم معينة مثيرة للقلق أو مسائل أخرى، مثل خطط التحديث. ومن المجدي أيضاً أن تتظر التشكيلات الأخرى للدول في المذاهب والتصورات الأوسع نطاقاً للتهديدات الاستراتيجية، بما في ذلك مع الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالخطوة 4 بشأن الالتزام الصريح بالحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، لا تزال هناك حاجة إلى وضع تعاريف ومفاهيم وأولويات مشتركة في مجال الحد من المخاطر لضمان أن تكون الدول تتحدث بنفس اللغة، بما في ذلك لدى النظر في القدرات والمجالات غير النووية. ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تسهيل النظر في كيفية تأثير تكنولوجيات معينة مثيرة للقلق على الاستقرار الاستراتيجي، فضلاً عن أفضل الوسائل لمعالجة ذلك. ويمكن أن يتيح ذلك للدول فرصة لاستكشاف مدونات قواعد السلوك أو مدونات المسؤوليات.

كما يمكن أن يساعد الالتزام الصريح على إيجاد مزيد من أصحاب المصلحة وعلى إنتاج مزيد من القدرات والخبرات في مجال الحد من المخاطر. ويمكنكم النظر إلى التحقق من نزع السلاح النووي كمثال على هذه العمليات. وتوفر مبادرات مثل تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي ومبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي وسائل حاسمة يمكن من خلالها للدول أن تبلور أفكاراً ومقترحات ملموسة للحد من المخاطر. وفي هذا الصدد، أود أن أحييكم إلى ورقة العمل بشأن الموضوع الذي طرح مؤخراً.

ولقد سمحت بعض المفاهيم التي انبثقت عن هذه العمليات، مثل الحد من المخاطر الاستراتيجية، بالتركيز على الشواغل المتعلقة مثلاً بسوء الفهم، فضلاً عن دور ديناميات النزاع في سياق المخاطر النووية. وكل هذا مفيد في وضع تدابير مخصصة ترتبط بالديناميات الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية. وفي نهاية المطاف، يتطلب الحد من المخاطر أنشطة متزامنة من مختلف الأنواع - استراتيجية وتشغيلية وسياسية وتقنية - على مستويات متعددة - وطنية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف - من جانب جميع الجهات الفاعلة - الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء.

ويمكن لهذا الالتزام أيضاً أن يساعد على تعزيز ثقافة عامة للمساءلة في المجال النووي، بما في ذلك على الصعيد الوطني، حيث يصبح من الممكن للدول أن تركز، على سبيل المثال، على طرق للحد من أهمية الأسلحة النووية في مجال الأمن. وهذا أيضاً أمر مهم للدول بجميع أنواعها. فمن شأنه أن يسمح للدول أيضاً بتأطير المسألة من وجهة نظر تتسم بمزيد من التركيز على المخاطر، تتظر في كيفية تفسير التطورات المستمرة في القدرات في هذه البيئة، ومن ثم كيفية تأثيرها على المخاطر، بما في ذلك على المدى الطويل. وقد يسمح أيضاً للدول بإعادة تقييم مسألتي السلامة والأمن النوويين في مجال التكنولوجيات السيبرانية وغيرها من الجوانب التكنولوجية الجديدة أو النامية، على سبيل المثال.

ومن المنطقي جداً مواصلة الحديث عن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما تحت مظلة البند 2 من جدول الأعمال. ولكن تستطيع الدول أيضاً أن تهئ حيزاً مخصصاً له، لضمان إيلاء اهتمام رفيع المستوى لهذا الموضوع، الأمر الذي من شأنه أن يرفع مكانة هذه الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر، كما حدث مثلاً مع سلسلة مؤتمرات قمة الأمن النووي. ولا شك أن الحد من المخاطر قد أُولي اهتماماً كبيراً في دورة الاستعراض هذه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكنني أعتقد أنه من المهم أن نوسّع مجال المعاهدة بحيث تشرك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وأن تكون العملية قائمة بذاتها؛ ومن شأن عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع أن يساعد على توفير معيار مرجعي للتقدم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وان على العرض الذي قدمه. وبينما ننتظر اتصالاً بالمتحاور الثانية، سأفتح الباب أمام الوفود لمناقشة هذا الموضوع. المتكلم الأول هو مندوب العراق الموقر، بالنيابة عن مجموعة الـ 21.

السيد الطائي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة الـ 21 بشأن نزع السلاح النووي.

تكرر مجموعة الـ 21 التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وفي هذا السياق، تشدد على أن الأولوية العليا لديها ضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هي نزع السلاح النووي.

وتعرب المجموعة من جديد عن بالغ قلقها إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستخدامها من خطر على بقاء البشرية. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيبقى خطر استعمالها وانتشارها قائماً.

وتكرر المجموعة تأكيد موقفها الذي أعربت عنه في بياناتها السابقة إلى مؤتمر نزع السلاح، وتذكر بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكّسة لنزع السلاح وبالقرار الأول على الإطلاق للجمعية العامة لعام 1946، الذي اعتُمد بالإجماع ودعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

وتشير بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجموعة إلى إعلان مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز لعام 2012، والإعلان والوثيقة الختامية الصادرين عن مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات في بلدان حركة عدم الانحياز الذي عُقد في جزيرة مارغريتا، فنزويلا، في أيلول/سبتمبر 2016، فضلاً عن الوثيقة الختامية لاجتماع منتصف المدة الوزاري الثامن عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في باكو، أذربيجان، في نيسان/أبريل 2018.

وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام 1996، إلى وجود التزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء وإتمام مفاوضات تقضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تذكر المجموعة بتأييدها الشديد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/75 بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

كما أعاد إعلان الألفية الصادر في عام 2000 تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، ولأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014، وهو الإعلان الذي يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره غاية ذات أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. ويؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى عن مناطق سلام في أنحاء أخرى من العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي الذي اعتُمد في القمة الرابعة لجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي عُقدت في مدينة كيتو، بإكوادور في 27 كانون الثاني/يناير 2016 والذي يعيد التأكيد، من جملة أمور، على التزام الجماعة بصون السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح مما يُفرضي إلى نزع السلاح العام الكامل والقابل للتحقق منه.

وتُرَجَّب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي الذي اعتمد خلال القمة الخامسة لجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي المنعقدة في 25 كانون الثاني/يناير 2017 ببونتا كانا في الجمهورية الدومينيكية، والذي تعيد بموجبه الدول الأعضاء التأكيد على جملة أمور من بينها التزامها بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل. وتعيد تأكيد التزامها بتوطيد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بوصفها منطقة سلام، وتبرزُ خاصية منطقتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة ثلاثيولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في 14 شباط/فبراير 2017، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة ثلاثيولكو في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وترحب المجموعة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندابا، والموقعة في القاهرة في مصر، في عام 1996. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في 15 تموز/يوليه 2009، إلى منع نصب أجهزة نووية متفجرة في القارة وحظر تجارب الأسلحة النووية والتخلص من النفايات المشعة فيها. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية لغرض كفالة الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة.

وفي حين تلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب تخفيض ترساناتها، تعرب من جديد عن قلقها العميق إزاء بطء مسيرة التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو تحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وتشدد المجموعة على أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تقضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويقتضي ذلك تجديد المجتمع الدولي إرادته السياسية لتسريع وتيرة التقدم في ميدان نزع السلاح النووي. وتأمل المجموعة أن تغتنم جميع الدول كل الفرص المتاحة لتحقيق هذه الغاية.

وترحب المجموعة بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في 26 أيلول/سبتمبر 2013 وبناتججه، وتعيد تأكيد القرارات ذات الصلة 34/70 و 251/72 و 40/73 و 54/74 و 45/75 بشأن متابعة الاجتماع. وكما بين الأمين العام السابق للأمم المتحدة، على حق، خلال مؤتمر نزع السلاح لعام 2015: "برهن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه القضية لا تزال تشكل إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة بالكامل أهداف هذه القرارات، وبخاصة الدعوة إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتناؤها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستخدامها، وتتص على تدميرها.

وتُرَجَّب المجموعة أيضاً بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، في نيويورك، في موعد يقرر لاحقاً، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم 26 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب أيضاً بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام لتذكر هذا اليوم الدولي والترويج له، وإبراز الأنشطة التي تُنظم في شتى أنحاء العالم للاحتفال به، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات كل سنة للاحتفال بهذا اليوم. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى ورقة العمل التي قدّمتها حول نزع السلاح النووي، والتي ترد في الوثائق CD/2063 و CD/2067 و CD/2133 و CD/2171 و CD/2195.

وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي

المتعددة الأطراف لتحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتأمل أن يسهم في دفع خطى المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها.

وتحيط المجموعة علماً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، كما تحيط علماً بأن 86 دولة قد وقعت بالفعل على المعاهدة وبأن 52 دولة قد صدقت عليها أو انضمت إليها بحلول التاريخ المذكور. وفي هذا الصدد، تلتزم الدول الأطراف في مجموعة الـ 21 في المعاهدة التزاماً تاماً بتنفيذها وتعزيز عالميتها بغية بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء ما قد ينجم عن أي تجويز للأسلحة النووية من قتل ودمار فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما قد يُعرض بالتالي حياة أجيال الحاضر والمستقبل للخطر. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة أنه ينبغي أن يشكل الإدراك الكامل للعواقب الكارثية للأسلحة النووية ركيزة جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، استناداً إلى عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

وتتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة على أن هناك تفهماً متزايداً للآثار الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترجّب في هذا الصدد بالمؤتمرات التي استضيفت بشأن هذا الموضوع والتي عقدت في أوصلو يومي 4 و5 آذار/مارس 2013، وفي المكسيك يومي 13 و14 شباط/فبراير، وفي فيينا يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2014.

وترحب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح نتائج المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، إلى جانب التعهدات والبيانات الوطنية التي قدمتها دول عديدة خلال المؤتمر الثالث، الذي عُقد في فيينا، ومنذ انعقاده بهدف ضمان إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي من خلال التفاوض على تدابير فعالة ملزمة قانوناً، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، مع تحديد إطار زمني لذلك. وتدعو دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة إلى الوفاء بتعهداتها القاطع الذي التزمت به بإنجاز عملية إزالة ترساناتها النووية تماماً تمهيداً لنزع السلاح النووي، الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتجوير سلاح نووي، فإن دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستسعى جاهدة للتعاون مع جميع الجهات المعنية المختصة في سياق الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين.

وإذ تؤكد مجموعة الـ 21 التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تشدد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير. وفي هذا السياق، تعيد المجموعة تأكيد استعدادها التام لبدء المفاوضات بشأن برنامج مقسم إلى مراحل للقضاء التام على الأسلحة النووية، يشمل إبرام اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستعمالها وتنص على تدميرها، ويفضي إلى إزالتها على نحو شامل وخالٍ من التمييز وقابل للتحقق منه، في إطار زمني محدد.

وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة الـ 21 على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق واللاجعية واجبة التطبيق على جميع تدابير نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان مترابطتان جوهرياً تعزز إحداها الأخرى.

وتُشدّد مجموعة الـ 21 على أن إحرار التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبه، أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنُهُج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة مسائل يكبل بعضها بعضاً وينبغي، كلما أمكن ذلك، المضي فيها بالتزامن لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد المجموعة من جديد أن إزالة الأسلحة النووية كلياً هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وريثما تتم الإزالة الكاملة لمثل تلك الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة، على سبيل الأولوية القصوى، إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، على الرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات المقدمة منذ أمد طويل من الدول غير الحائزة لها للحصول على هذه الضمانات الملزمة قانوناً، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا المجال. ومما يثير قلقاً أكبر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، مما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى بدء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 75/75.

وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ولدى مجموعة أخرى من الدول تتذرع بمبررات لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبالتالي، توجد حاجة حقيقية وماسة إلى محو دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية للتقليل إلى أدنى حدٍّ من خطر أن تُستعمل هذه الأسلحة مرة أخرى في يوم من الأيام ولتيسير عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تُذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة 57/75 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن تخفيض الخطر النووي، و60/73 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية.

وتشدّد مجموعة الـ 21 على أهمية انضمام جميع الدول، بما فيها كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأن ذلك من شأنه، في جملة أمور، أن يساهم في نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة أنه لا غنى عن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي إذا ما أُريد تحقيق أهداف المعاهدة بكاملها.

وتعيد المجموعة تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة 47/75، المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالح قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن الدول المشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، قد عطّلت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك العملية الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. وتؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة أن القرار الصادر في عام 1995 بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل أساس إنشاء هذه المنطقة ويبقى سارياً

إلى حين تنفيذه بالكامل. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام 1995، ووفقاً للفقرة 6 من هذا القرار، "تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل"، وتؤكد من جديد أن المشاركين في تقديم القرار يجب أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً ودون مزيد من التأخير.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ لأن استمرار عدم تنفيذ القرار الصادر في عام 1995، بما يخالف المقررات المعتمدة في مؤتمرات الاستعراض ذات الصلة، يقوض مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الهش بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ القرار الصادر في عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير، وإخضاع جميع منشأتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية قد يقوّض نظام المعاهدة، فإن دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة تشدد على استمرار سريان جميع الالتزامات ذات الصلة المقدمة في أعوام 1995 و2000 و2010، ولا سيما التعهد القطعي بالتقدم صوب نزع السلاح النووي، وتدعو إلى الوفاء بها كاملة دون مزيد من التأخير.

وتود المجموعة أيضاً أن تؤكد مجدداً حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير البحث في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز.

وتؤكد المجموعة استعدادها للمساهمة بشكل بنّاء في أعمال المؤتمر، وتود، في هذا الصدد، أن تُذكر بمضامين الوثائق CD/36/Rev.1 وCD/116 وCD/341 وCD/819 وCD/1388 وCD/1462 وCD/1570 وCD/1571 وCD/1923 وCD/1938 وCD/1959 وCD/1999 وCD/2044 وCD/2099 وCD/2063 وCD/2135 وCD/2168 وCD/2192، التي قدمتتها مجموعة الـ 21 لهذا الغرض.

وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات غير الرسمية الموضوعية والتفاعلية التي أُجريت بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح في الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو 2014 وفقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2014، الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي 11 و18 حزيران/يونيه 2015 وفقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2015، الوارد في الوثيقة CD/2021، وفي الفترة من 8 إلى 10 آب/أغسطس 2017 في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، المنشأ عملاً بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2090.

وبالنظر إلى التزام المجموعة القوي بنزع السلاح النووي وبالعالم خالٍ من الأسلحة النووية، فهي تكرر الخطوات الملموسة التالية: (أ) إعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها القاطع بتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ و(ب) إلغاء دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛ و(ج) اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إنهاء حالة التأهب لاستخدام الأسلحة النووية وخفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛ و(د) التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها؛ و(هـ) التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها واستعمالها أو التهديد باستخدامها، وتتصّل على تدميرها، وتقضي إلى إزالتها على نحو شامل وخالٍ من التمييز وقابل للتحقق منه، مع تحديد إطار زمني لذلك.

وختاماً، تشير مجموعة الـ 21 مع الارتياح إلى الأنشطة المنظمة في شتى أنحاء العالم للاحتفال بيوم 26 أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والمكرسة لدعم هذا الهدف، بوسائل شتى منها تعزيز الوعي العام والتوعية بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وبضرورة إزالتها الكاملة، بغية حشد الجهود الدولية لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا السياق، تدعو مجموعة الـ 21 الدول الأعضاء إلى المشاركة كل سنة على أعلى مستوى ممكن في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يستمر يوماً واحداً للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وتدعو أيضاً الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام والأفراد إلى اتخاذ تدابير إضافية كل سنة للاحتفال بهذا التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب العراق على بيانه، والآن نعود إلى المتحاورين لهذا اليوم. أدعو المتحاور الثانية، السيدة جانيفر ماكبي من اتحاد العلماء الأمريكيين، إلى تقديم عرضها.

السيدة ماكبي (اتحاد العلماء الأمريكيين) (تكلمت بالإنكليزية): السیدی الرئيس، إنه لشرف عظيم لي أن أتكم هنا، حيث عملت في مؤتمر نزع السلاح كأمينة للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومجموعة الخبراء العلميين، ولذلك فإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعود إلى مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن المناقشات التي أجريتها بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وعلمت أن أحد المتكلمين، السيد أوزموندسن، المبعوث الخاص للترويج لشؤون نزع السلاح والرئيس المعين لفريق الخبراء الحكوميين، تحدث إليكم عن الفريق.

وأعتقد أنه سبق له ذكر إمكانية إنشاء فريق من الخبراء العلميين، وعلي أن أقول إن فريق الخبراء العلميين السابق هنا في مؤتمر نزع السلاح قد قدّم مثلاً ممتازاً قد ترغبون في دراسته. فلقد أوضح جيداً كيف يمكن للعلماء من شتى أنحاء العالم أن يعملوا بشكل تعاوني لتمهيد الطريق لإبرام معاهدة في نهاية المطاف. وقد قام أعضاءه بذلك خلال الحرب الباردة، حيث عقدوا اجتماعات لمدة 20 عاماً تقريباً في قصر الأمم، ولم تكن الظروف السياسية في معظم الأوقات مهيأة لأي مفاوضات بشأن المعاهدات، كما هو الحال الآن. وقدموا ورقات علمية وأجروا ثلاث تجارب تقنية معقدة لنظام رصد عالمي أصبح العمود الفقري لنظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإذا كان أحدكم مهتماً بالحصول على مزيد من المعلومات بشأن عمل ذلك الفريق، فأدعوه لعدم التردد في التواصل معي.

والآن، سأحدث عن الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. كشف الهجوم الإلكتروني الأخير في الولايات المتحدة الذي أجبر خط أنابيب رئيسي على الإغلاق، عن أوجه ضعف تشوب الشبكة الكهربائية في ذلك البلد يمكنها أن تشكل ما وصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ بتهديد وجودي لنظام الطاقة في البلد. وما يشغل بال الجمهور أكثر هو الإزعاج الذي سببه هذا الحادث لأنه لم يتمكن من العثور على أي محطات وقود مزودة بالوقود. فهو لا يفكر في مخاطر مثل تلك الهجمات السيبرانية والتهديد الوجودي الحقيقي لأنظمة السلاح النووي - بل ربما لا يفكر المجتمع المعني بالسياسات النووية هو الآخر كثيراً في هذا الأمر.

وتتألف كل قوة نووية من أسلحة ورادارات إنذار مبكر ومرافق إطلاق وكبار المسؤولين الذين يستطيعون بدء اشتباك نووي، وترتبط بين كل هذه العناصر شبكة ممتدة من نظم الاتصالات ومعالجة البيانات، يعتمد جميعها على الفضاء السيبراني.

ويثير التهديد بهجوم سيبراني على نظم القيادة والسيطرة والاتصالات النووية أكبر قدر من القلق. ولأن تلك النظم تستخدم العديد من الأجهزة ونظم التشغيل من مختلف الأصول والأعمار، وتشمل العديد من تحديثات البرامج والتصحيحات التي يتم تحديثها بمرور الوقت، فإنها تقدم وسائل متعددة للهجوم.

ويمكن للجهات المعادية تغيير المكونات الإلكترونية من خلال برمجيات خبيثة أثناء الإنتاج أو النقل أو التثبيت، ويعتمد النظام بأكمله إلى حد كبير على الشبكة الكهربائية، التي هي نفسها عرضة للهجمات السيبرانية وتحظى بقدر أقل بكثير من الحماية. وهي تقع خارج سيطرة مسؤولي الدفاع وتؤثر تأثيراً مباشراً على النظم النووية. ولا يمكن تحصين أي كيان يعتمد كل هذا القدر من الاعتماد على الحواسيب في الفضاء السيبراني، ضد الهجمات بنسبة 100 في المائة.

وإجمالاً، تشمل تكنولوجيا الفضاء السيبراني شبكات الحواسيب والنظم الرقمية. وتشمل أساليب الهجوم التي قد تؤثر على عملية صنع القرارات بشأن إطلاق سلاح نووي المساس بالبيانات أو التلاعب بها أو سرقتها، والتشويش على قنوات الاتصال، والانتحال. وتؤثر تلك الأساليب على الاتصالات بين مراكز القيادة والسيطرة، أي من مراكز القيادة إلى منصات القذائف والقذائف نفسها. ويمكنها أن تتداخل مع عناصر عديدة، منها بيانات القياس عن بعد، والاستخبارات، ومراكز الدراسات التحليلية، والمختبرات، والمواقع، ونظم الملاحة.

ويمكن أن يكشف اختراق البيانات عن معلومات حساسة عن تخطيطات المرافق والتصميم وقيادات العمليات والأفراد وغير ذلك. وقد يؤدي إلى تدمير نظم التحكم والغواصات أو غيرها من المنصات والتدخل مع أداؤها، وقد لا يُكتشف الضرر لحين نقطة الإطلاق.

ويتيح الاعتماد المتزايد على الحواسيب والشفرات والبرمجيات الحاسوبية في جميع جوانب إدارة الأسلحة النووية، من الإنذار المبكر إلى حماية البيانات وتحليلها وصولاً إلى الإنذار بحيازة الأسلحة وإطلاقها، سبلاً جائرة لتعرض النظم النووية للخطر. ويمكن لقرصنة النظم الحاسوبية تعطيل الأسلحة والنظم، أو الانتحال غير المباشر لتدفق المعلومات أو الاتصالات لمنع وصول الأوامر إلى الأسلحة، أو الوصول إلى معلومات بالغة الحساسية عن نظم الأسلحة والإجراءات التشغيلية واستخدامها. وهناك دائماً الاحتمال القائم بأن يقوم شخص من الداخل بإدخال برمجيات خبيثة في النظام الحيوي، إما عن طريق الخطأ أو عن قصد.

وتشير دراسة أجرتها المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي إلى أن الهجمات السيبرانية قد تؤدي إلى تحذيرات كاذبة بالهجوم، أو تقطع الاتصالات الحيوية أو إمكانية الوصول إلى المعلومات، أو تعرض التخطيط النووي أو نظم الإيصال للخطر، أو حتى تسمح للخصم بالتحكم في أحد الأسلحة النووية. ويبدو ذلك مستحيلاً، لكنه ليس كذلك. إن سرعة الهجمات السيبرانية وتسلسلها وعدم القدرة على التنبؤ بها وصعوبة عزو الهجوم السيبراني إلى مصدر محدد، يزيد من صعوبة توقع التهديدات السيبرانية والتصدي لها.

فالتحديات السيبرانية على الأسلحة النووية والنظم المتصلة بها، بما في ذلك نظم التخطيط النووي ونظم الإنذار المبكر ونظم الاتصالات ونظم الإيصال، تزيد من خطر الاستخدام غير المأذون به لسلاح نووي، وتزيد من خطر الاستخدام النووي نتيجة للتحذيرات الكاذبة، وقد تقوض الثقة في الرادع النووي فتؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.

وبحسب ما أشارت إليه دراسة أجراها معهد شاتام هاوس، فإن هذه المخاطر تثير الشكوك بشأن موثوقية نظم الأسلحة النووية وسلامتها في وقت الأزمات، فيما يتعلق بالقدرة على إطلاق السلاح، ومنع الإطلاق غير المقصود، والحفاظ على القيادة والسيطرة على جميع المنظومات العسكرية، ونقل المعلومات وغيرها من الاتصالات، وضمان الحفاظ على تلك النظم وموثوقيتها.

ويمكنكم العثور على العديد من الأمثلة على حوادث الهجمات السيبرانية. ويظن بعض الخبراء أنه إذا بدأت دولة حائزة للسلاح النووي في الاعتقاد بأن نظمها الحيوية تتعرض لأعمال خبيثة أو موبوءة ببرمجيات خبيثة، فإن قادتها قد لا يتقون بالمعلومات الواردة من نظم الإنذار المبكر لديهم في الأزمات، وبالتالي قد يسيئون تفسير طبيعة هجوم العدو.

وقد يدفعهم ذلك إلى المبالغة في رد الفعل وربما إطلاق أسلحتهم النووية خوفاً من فقدان السيطرة على القيادة والاتصالات وخوفاً من أن يكونوا عرضة لخطر ضربة وقائية. ووسط تصعيد سريع للأحداث، قد يعتقدون أن عليهم استخدامها وإلا خسروها. ويبدو ذلك أمراً مبالغاً فيه بعض الشيء لكنه ليس خارج نطاق الإمكان.

كما يمكن للخصم استخدام هجوم سيبراني لتعطيل نظم الإنذار المبكر للتستر على هجوم نووي قادم. ففي عام 1980، صدر تحذير كاذب من هجوم نووي قادم بسبب فشل شريحة حاسوب من نوع Norac. ويمكن للخصم أيضاً أن يستخدم تكنولوجيا سيبرانية لوقف الاتصالات بين صانعي القرارات السياسية والقادة العسكريين ونظم الاتصالات. وقد يتسبب ذلك في منع تدفق المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار مستنير بشأن كيفية الرد على هجوم نووي، وكيفية تنفيذ الرد أو كيفية توصيل أوامر الإطلاق.

وعلاوة على ذلك، يمكن لأطراف ثالثة، مثل المنظمات الإرهابية أو الدول الوكيلة، أن تحاول جعل نظم الإنذار المبكر تصدر قراءات خاطئة لإطلاق القذائف والتحريض على أزمة نووية عالمية. كما يمكن للتشويش أو غيره من تدابير الحرب الإلكترونية أن يتداخل مع السواتل، التي تعتبر عناصر أساسية في مجال الاتصالات النووية ونظم الإنذار المبكر.

إن القدرة على شنّ عمليات سيبرانية للتجسس وعمليات سرية وهجمات أمر جذاب لأسباب عديدة. فعادة ما تكون العمليات السيبرانية فعالة وغير مكلفة نسبياً وغير مميتة وليس هناك ما يجعلها غير قانونية بشكل واضح. وتبدو العمليات السيبرانية بشكل عام أقل استنزافاً من استخدام الجواسيس البشريين وأسلحة الطاقة الحركية.

وعلاوة على ذلك، نظراً لأن جمهور البلد المستهدف لن يعلم على الأرجح بالهجوم، فإن القادة لا يواجهون ضغطاً شعبياً للرد. والنقطة الأساسية هي ضرورة أن نشعر بالقلق من احتمال استخدام الأسلحة النووية بسبب سوء تقدير أو نتيجة لتدخل من أطراف ثالثة.

وبالطبع، يرتبط الأمن السيبراني بأمن الفضاء الخارجي، ولا سيما فيما يتعلق بتدفق المعلومات إلى السواتل ومنها. ويؤدي العدد المتزايد من قراصنة الحواسيب من الدول وغير الدول وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الحاسوب بتكلفة زهيدة، إلى زيادة خطر تعطيل هذه التفاعلات، مما يجعل الفضاء السيبراني والبنية التحتية الفضائية عرضة للهجوم.

وخلال العقد الماضي، اكتسب عدد أكبر من البلدان والجهات الفاعلة الخاصة قدرات في مجال تعطيل الأنشطة الفضائية واستخدامها في تطبيقات جديدة، مما أصبح يشكل تهديداً وجودياً أكبر للأصول الفضائية الحيوية. فلننظر في النظام العالمي لتحديد المواقع الذي نعتمد عليه اعتماداً كبيراً كمثال؛ فإذا تم انتحال الوصلة الهابطة من القمر الصناعي، يمكن حقن بيانات كاذبة في نظم الاتصالات الخاصة بالهدف وخداع المتلقي، أي النظام العالمي لتحديد المواقع، بحيث يحسب موضعاً غير صحيح.

وعلى الرغم من عدم وقوع هجمات مادية في الفضاء، فقد وقعت حوادث سيبرانية وإلكترونية. ويمكن أن تشمل التهديدات النبضات الكهرومغناطيسية، أو التهديدات الإلكترونية مثل التشويش أو الانتحال لإتلاف نقل البيانات واستقبالها، أو نقل البيانات الكاذبة. وقد تكون المركبات الفضائية عرضة لاختراقات في الأوامر، حيث يتم إعطاء تعليمات سيئة لتدمير الضوابط الأساسية والتحكم في الحمولة والحرمان من الخدمة، أو التلاعب بها؛ وقد تستخدم البرمجيات الخبيثة لإصابة النظم على الأرض، مثل مراكز المراقبة بواسطة السواتل، وانتحال الروابط بينها وبين المركبة الفضائية، من خلال قيام الجهات الفاعلة الخبيثة بتمويه الاتصالات من مصدر غير موثوق به في هيئة مصدر موثوق به، أو التسبب في انقطاع الاتصالات أو تأخيرها.

ومع تزايد قدرات سواتل الاتصالات التي تصل إلى الإنترنت عبر الفضاء، قد تتسع دائرة تلك الجهات الفاعلة لتشمل جهات فاعلة غير حكومية تتمتع بموارد جيدة، مثل الجماعات الإجرامية التي تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية. ومن الصعب تتبع الهجمات، لذلك فإن عزو الهجوم إلى مصدر بعينه أمر صعب. وتشكل هذه الثغرات السيبرانية مخاطر جسيمة، ليس فقط على الأصول الفضائية نفسها ولكن أيضاً البنية التحتية الحيوية الأرضية.

وقد تتداخل هذه التهديدات مع التنمية الاقتصادية العالمية، وكذلك الأمن الدولي. ويشكل ذلك خطراً ما لم ينفذ جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشركات الخاصة العاملة في سلسلة التوريد المتعلقة بالفضاء، أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني.

لذلك، يمكننا القول إن هناك سباق تسلح في الفضاء السيبراني وفي الفضاء، حيث تحاول كل قوة نووية تحسين دفاعاتها ضد أي هجوم سيبراني محتمل في المستقبل.

ونظراً للعواقب المحتملة للمخاطر السيبرانية الناجمة عن سوء التقدير أو الإطلاق غير المصرح به، والتي قد تصبح خطراً نووياً كارثياً، فمن الضروري التصدي لها بشكل عاجل. وهذه مشكلة عالمية ينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي. وينبغي للدول أن تحاول الاتفاق على سبل لإدماج هذا الخطر الكارثي، ربما هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ونقترح دراسة المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي وضع معايير لتقييد استخدام الأسلحة السيبرانية ضد نظم الأسلحة النووية. ولعل البلدان الحائزة للأسلحة النووية تتعهد بعدم مهاجمة نظم القيادة والسيطرة والاتصالات النووية التي تدعم الرادع النووي للبلد. ولما كان التحقق من ذلك أمراً صعباً، نقترح الدراسة أيضاً أن تتفق البلدان على فصل نظمها التقليدية عن نظمها النووية وأن توضح أن أي هجوم على نظامها النووي سيؤدي إلى عواقب وخيمة.

ويمكن أيضاً إجراء حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف للنظر في اتخاذ إجراءات أحادية الجانب أو متبادلة للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية الذي قد ينجم عن الهجمات السيبرانية. ويمكن إقامة تعاون دولي لتحسين نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال التعاون بين الجهات العسكرية لزيادة الحد من احتمالية حدوث إنذار كاذب بواسطة الإنترنت.

ويعتقد عدد من الخبراء أنه يتعين للبلدان أن تعمل معاً لوضع خيارات لزيادة مدة اتخاذ القرارات تحسباً للتهديدات السيبرانية على نظم الإنذار المبكر. ويمكن إطلاق القذائف التسيارية الأمريكية والروسية المزودة برؤوس نووية التي يتم نشرها في حالات التأهب وإصابة أهدافها في غضون دقائق. وبالطبع، لا يمكن سحب قذيفة تسيارية نووية قبل أن تصل إلى هدفها. وقد لا يتسنى للقادة سوى دقائق بين التحذير من وقوع هجوم وتوجيه نوي فعلي على أراضيهم، مما يشكل ضغطاً هائلاً على عائقهم بالحفاظ على استراتيجية الإطلاق فور الإنذار/الإطلاق تحت الهجوم. ويتفاقم هذا الأمر باستخدام القذائف فوق الصوتية. وجميع البلدان التي تمتلك أسلحة نووية معرضة للهجمات السيبرانية والعواقب المحتملة لأي إطلاق نووي بسبب سوء التقدير أو الاستخدام غير المصرح به، الأمر الذي ستكون له عواقب عالمية.

لذلك، وعلى الرغم من عدم وجود إجماع بين الدول على تعاريف للأسلحة السيبرانية الهجومية والدفاعية، فقد بُذلت بعض الجهود لوضع معايير لتقييد استخدام التكنولوجيات السيبرانية استخداماً مزعزعاً للاستقرار، وهو ما ينبغي النظر فيه. وفي عام 2011، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء الحكوميين معنياً بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لتقييم المخاطر في الفضاء السيبراني والنظر في اتخاذ تدابير للتصدي لها. وأفاد الفريق في عام 2013 بأن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، واجب التطبيق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي وقت لاحق، أنشئ فريق جديد من الخبراء الحكوميين يعمل على نفس الموضوع، وفي تموز/يوليه 2015، قدم تقريراً أكثر شمولاً، يتضمن مجموعة من المعايير التي من شأنها أن تحكم السلوك في هذا المجال. وينص على أنه ينبغي للدولة ألا تدعم أي نشاط من أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي ويقصد به الإضرار عمداً بالبنية التحتية الحيوية لبلد آخر. ودعا الفريق إلى اعتماد قواعد طوعية غير ملزمة، ومنذ ذلك الحين، كررت الأمم المتحدة تأكيد المبادئ المنصوص عليها في ذلك التقرير الصادر في عام 2015.

وفي عام 2017، دعا رئيس "مايكروسوفت" إلى اتفاقية جنيف الرقمية، على غرار اتفاقيات جنيف لما بعد الحرب العالمية الثانية، لحماية المدنيين من العواقب السلبية للهجمات السيبرانية. وفي عام 2018، أصدر الرئيس الفرنسي ماكرون نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني. وفي عام 2018 أيضاً، أنشأت الجمعية العامة فريقاً عاملاً مفتوح العضوية معنياً بهذا الموضوع.

وقد يبدو الأمر صعباً، ولكن الحد من مخاطر الأسلحة النووية في مجال التكنولوجيا السيبرانية أمر يرجح أن يتصدى له مؤتمر نزع السلاح كجهد دولي لتقليل الخطر الذي يهدد الاستقرار الاستراتيجي إلى أدنى حد. فمن شأن الحد من المخاطر السيبرانية أن يحد أيضاً من المخاطر النووية. ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية، على وجه الخصوص، أن تبدأ مناقشة بشأن طبيعة الترابط السيبراني والنووي والفضائي وآثاره، وأن تتوخى اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى بناء الثقة. ومن شأن مثل هذا الحوار أن يساعد على وضع أساس لتدابير أكثر واقعية مثل الاتفاقات المبرمة بين الدول على عدم استهداف نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النووية في بعضها البعض من خلال التكنولوجيا السيبرانية. ويمكن أن يمهّد ذلك لاتفاقات أوسع نطاقاً الثنائية أو حتى المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة في المجالات السيبرانية والنووية بل الفضائية في المستقبل، وربما لإجراء محادثات يتم من خلالها بحث مجال التحديات التكنولوجية الناشئة التي تواجه السياسات النووية.

وبالنظر إلى العلاقات الحالية في المجال السياسي، فإن قول ذلك أسهل من تطبيقه. ولكن من المؤكد أنه مقترح أفضل من غيره، حيث تشهد التحديات المحيطة بالعلاقات السيبرانية النووية تقدماً سريعاً.

ولن أخوض في مختلف المبادرات التي طرحت في مؤتمر نزع السلاح، أو المقترحات المتعلقة بوضع مدونة لقواعد السلوك، أو قرارات الجمعية العامة، أو أعمال فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع، إذ إنكم على دراية بكل ذلك. ولقد واجه فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي صعوبات في إعداد تقرير نهائي، كما واجه مؤتمر نزع السلاح صعوبة في تناول الموضوع، حتى فيما يتعلق بمناقشة تدابير الشفافية وبناء الثقة أو مدونات قواعد السلوك، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 تحظر العرقلة المحتملة الأضرار، على الرغم من أنها لا تحظر صراحة بعض النظم، بخلاف أسلحة الدمار الشامل.

إن الأمن على الأرض يعتمد على الأمن في الفضاء. ويقترح بعض الخبراء استخدام التشفير الكمي، الذي يضمن الاتصالات، للحد من أوجه الضعف التي تشوب تلك النظم. إن الفضاء عنصر عالمي مشترك، يشكل فيه الحكم الرشيد أمراً حيوياً للجميع. ومن شأن التعاون الدولي والشاركة مع الحلفاء التقليديين وغير التقليديين على حد سواء، بما في ذلك الدول وأصحاب المصلحة في سلسلة التوريد المتعلقة بالفضاء على الصعيد الدولي، بهدف وضع معايير وأطر مستدامة، أن يكونا حاسمين في التخفيف من المخاطر على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ماكبي على عرضها، وأعرب عن امتناني للمتحاورين على مشاركتهم معنا تحليلهما الثاقب والمتعمق، وتوضيح عوامل الخطر الجديدة والناشئة التي تزيد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين. كما أوجزا النهج الممكنة الرامية إلى الحد من تلك المخاطر.

وأود الآن أن أعود إلى قائمة المتكلمين وأن نواصل المناقشة بشأن هذا الموضوع المهم. والمتكلم التالي في القائمة هو مندوب أستراليا الموقر، السيد ديواكا براكاش.

السيد براكاش (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ترحب أستراليا بالانتقال إلى المناقشات المتعلقة بالمضمون، ونرحب على وجه الخصوص بفرصة إجراء هذه المحادثات بشأن التحقق من نزع السلاح النووي والحد من المخاطر في إطار البندين 1 و2 من جدول الأعمال.

وبما أننا لم نتكلم الأسبوع الماضي عن الموضوع السابق، نود أن نقول بإيجاز إن أستراليا تعتبر أن التحقق الفعال يشكل عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى النهوض بنزع السلاح النووي. ولقد رحبنا بشدة بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام 2019، وسعدنا بمشاركة أحد الخبراء في عمل فريق الخبراء الحكوميين الجديد. ونتطلع إلى الاجتماع الرسمي الأول له الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام.

وبالانتقال إلى موضوع مناقشة اليوم، وهو الحد من المخاطر النووية، نود أن نشكر ويلفريد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على ملاحظاته المفيدة، التي توفر سياقاً مثمراً للغاية لهذه المحادثة، بما في ذلك من خلال إلقاء الضوء على الدوافع الرئيسية للمخاطر النووية ونوع الخطوات العملية التي يمكن للدول اتخاذها للحد من ذلك الخطر. ونود أيضاً أن نغتتم هذه الفرصة لنعترف على نطاق أوسع بالعمل القيم الذي يضطلع به المعهد بشأن هذا الموضوع. ويتزايد الاهتمام بالوسائل العملية للحد من المخاطر النووية، كما تمثل البحوث المستمرة التي يجريها المعهد لتحديد المجالات المحتملة ذات الاهتمام المشترك بين الدول بشأن هذه المسألة إسهاماً قيماً نفتخر أستراليا بدعمها له. ونشكر أيضاً السيدة ماكبي من اتحاد العلماء الأمريكيين شكراً جزيلاً على عرضها، بما في ذلك تركيزها الشيق على بعدي الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي للحد من المخاطر.

وكان من دواعي سرور أستراليا أن تشارك مع الفلبين في رئاسة حلقة عمل بشأن الحد من المخاطر النووية من خلال المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونحن حريصون على استخدام خبرتنا للمساعدة في بناء فهم أفضل حول الحد من المخاطر النووية قبل المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجعله مسألة تقارب.

السيد الرئيس، على الرغم من أن معظم المناقشات بشأن الحد من المخاطر النووية يجري في سياق مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد جرت محادثات مفيدة حول هذا الموضوع أيضاً خلال مؤتمر نزع السلاح في عام 2018 في سياق الهيئة الفرعية 2. ونود أن نذكر بأن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح اتفقت في عام 2018 على الترحيب بإجراء المزيد من المناقشات بشأن الحد من المخاطر النووية.

وترى أستراليا أنه ينبغي منح الأولوية لمناقشة الحد من المخاطر النووية في عام 2021، وأنه يتعين لنا أن نركز جهودنا على التدابير العملية والممكنة للحد من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية.

وكما أبرز السيد وان في ملاحظاته اليوم، هناك العديد من المبادرات الجارية داخل أفرقة تعمل على الحد من المخاطر وتتناول المسألة من وجهات نظر مختلفة. ويعتقد البعض أن أفضل طريقة للتعامل مع الحد من المخاطر هي على المستوى الثنائي أو داخل مجموعات صغيرة، نظراً للحساسيات التي ينطوي عليها الأمر. وفي الوقت نفسه، تهتم البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بكيفية إدارة المخاطر وكيفية إسهامها في المساعدة على الحد من التوترات.

وبالنسبة للبعض، فإن السبيل الوحيد للحد من المخاطر هو القضاء على الأسلحة النووية - فقد يرون أن التركيز على الحد من المخاطر قد يصرف الانتباه بعيداً عن نزع السلاح النووي. ويعتقد البعض الآخر أن مبادرات الحد من المخاطر من شأنها أن تساعد على تحسين البيئة الناجمة عن نزع السلاح النووي من خلال فهم أفضل لشفافية المذاهب وبناء الثقة.

وترى أستراليا أنه سيكون من المفيد للدول الأعضاء أن تنتظر في الدور الذي من شأن المؤتمر أن يؤديه في الحد من المخاطر النووية وكيفية إسهامه في مبادرات الحد من المخاطر.

السيد الرئيس، هناك خطوات عملية يمكننا، بل وينبغي لنا، اتخاذها الآن للمساعدة في بناء الثقة والجمع بين الدول لبناء أساس أقوى للتقدم في المستقبل. ونعتقد أنه يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تؤدي دوراً هاماً في بناء الثقة، وتعزيز الحوار، والمشاركة في مبادرات تعاونية مع بعضها البعض ومع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولكننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها على أخذ زمام المبادرة لإظهار نتائج ملموسة من نزع السلاح النووي. ولعل من المفيد أن ينصب التركيز الحالي على الاستقرار الاستراتيجي، وخفض التصعيد والحد من المخاطر، مما يمهّد الطريق لخفض حيازات الأسلحة النووية في المستقبل.

ونعتقد أن الخطوات الرامية إلى الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية يمكن أن تكون مفيدة في بناء الثقة والاستقرار مع الحد من التوترات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب أستراليا الموقر، وأعطي الكلمة الآن للمتكمّل التالي على القائمة، سعادة السيد أيدان ليدل، سفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تولي المملكة المتحدة أهمية كبيرة لهذا الموضوع. ولكن قبل أن أتطرق إلى المسألة المطروحة، أود أن أقول بضع كلمات عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولو كانت المسألتان مترابطتين بالفعل، كما أشارت السيدة ماكبي. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة رؤية هذا العدد الكبير من المقترحات المقدمة إلى الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ونعتقد أن هناك الآن توافقاً دولياً واسعاً في الآراء بشأن الحاجة إلى التصدي للتهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية. ومن خلال السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن ما قد يشكل سلوكاً مسؤولاً في الفضاء من قبل الدول، بإمكاننا أن نقل من فرص سوء الفهم وسوء التقدير والتصعيد التي من شأنها أن تقود إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو تؤدي إلى نشوب نزاعات.

وفي تقريرنا الوطني، حددنا أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للسلوكيات المسؤولة أن تقلل من المخاطر التي تتعرض لها النظم الفضائية. وكان أول هذه الأمثلة إمكانية اعتبار تجارب القذائف المضادة للسوائل غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف؛ ولكن في حال أدى هجوم مضاد للسوائل إلى نشوء حطام لا يتحلل بسرعة، فذلك أمر غير مقبول، بل متهور بلا شك. وفي حال أجرت دولة ما مثل هذه التجربة، فإن المملكة المتحدة ستدينها أيما إدانة.

ونتطلع إلى أن نتاح لنا الفرصة لمناقشة هذه المسألة بمزيد من التعمق في الجلسات العامة المقبلة من هذه الدورة.

السيد الرئيس، بالانتقال الآن إلى موضوع المناقشة المواضيعية اليوم، فإن منع نشوب حرب نووية يشكل بنداً أساسياً في جدول أعمال هذا المؤتمر. وتشدد الفقرة الأولى من ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على ضرورة بذل "كل جهد ممكن لتجنب خطر" نشوب حرب نووية. ومن الواضح أن هذه مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعاً. وبالتالي، فنحن نرحب بالمناقشة حول هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح اليوم.

وفي السنوات الأخيرة، اجتذبت هذه المسألة، التي وُصفت بأنها الحد من المخاطر “النووية” أو “الاستراتيجية”، اهتماماً دولياً كبيراً. وتفضل المملكة المتحدة هذا المصطلح الأخير، لأنه يركز بشكل أوضح على منع نشوب حرب نووية. وكما ورد في استعراضنا المتكامل الأخير للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية، “ستواصل المملكة المتحدة العمل على الصعيد الدولي للحد من خطر نشوب نزاعات نووية وتعزيز الثقة والأمن المتبادلين. وسوف نناصر الحد من المخاطر الاستراتيجية، ونسعى إلى إقامة حوار فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لزيادة التفاهم والحد من خطر سوء التفسير وسوء التقدير”.

ومن ثم، فإن الحد الاستراتيجي من المخاطر يتعلق في جوهره بالحد من خطر نشوب نزاع نووي لم يكن يقصده أي من الطرفين ولم يتوقعه أو يعتمد الاستعداد له. وقد يعزى ذلك إلى سوء تفسير نوايا الخصم أو قدراته أو أفعاله، أو إلى عدم التنبؤ بعواقب الأعمال الغامضة أو المناورات العسكرية أو تراكم تهديدات لا رجعة فيها في خضم أزمة ما. كما يسلم الاستعراض بالحاجة إلى خفض خطر تصاعد النزاعات التقليدية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى العتبة التي يتوخى فيها استخدام الأسلحة النووية. وليس الحد الاستراتيجي من المخاطر بديلاً عن نزع السلاح، ولكنه نشاط حيوي في حد ذاته ومن شأنه أن يساعد على تهيئة البيئة التي تمكن من نزع السلاح في المستقبل.

ونعتقد أن هناك ثلاثة عناصر للحد من المخاطر الاستراتيجية: أولاً، بناء الثقة بين الدول؛ وثانياً، رفع مدى التفاهم المتبادل؛ وثالثاً، وضع واستخدام أدوات فعالة لإدارة الأزمات والوقاية منها. وتستند جميع هذه العناصر إلى تدابير لضمان سلامة الأسلحة النووية وأمنها، وهي من ضمن المسؤوليات الرئيسية الواقعة على عاتق الدول الحائزة لها.

ويمكن تعزيز الحد من المخاطر الاستراتيجية من خلال تدابير أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف. وتستطيع جميع الدول أن تقوم بدور فعال. ولقد اتخذت المملكة المتحدة عدداً من التدابير العملية لدعم الحد من المخاطر، بما في ذلك: إلغاء حالة التأهب وإلغاء الاستهداف بالرداع النووي للمملكة المتحدة، مما يسهم في إطالة الجدول الزمني لصنع القرارات ويقلل من خطر التصعيد غير المقصود؛ والمشاركة في الآليات الرسمية للحد من المخاطر ومنع الحوادث مع الدول الأخرى، مثل خطوط الاتصال المباشر، والقنوات العسكرية واتفاقات الإخطار بإطلاق القذائف التسيارية؛ وإرساء ترتيبات متينة للسلامة والأمن داخل المؤسسة النووية للدفاع، بما في ذلك الجهات التنظيمية المستقلة للسلامة والأمن؛ والالتزام بالشفافية في سياستها النووية بما في ذلك شرح كيفية وسبب اتخاذ القرارات أثناء الاستعراضات.

كما بادرت المملكة المتحدة بإنشاء العملية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، المعروفة باسم عملية الدول الخمس، في عام 2009. وقد أثبتت هذه العملية أنها بمثابة منتدى لا يقدر بثمن لزيادة الفهم المتبادل بشأن المسائل النووية بين “الدول الحائزة للأسلحة النووية”، الخمس التي صنعت على هذا النحو بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تسهم إسهاماً مادياً في الحد من المخاطر الاستراتيجية. وفي السنوات الثلاث الماضية، سعت العملية إلى اتخاذ مزيد من التدابير العملية للحد من المخاطر، بما في ذلك المرحلة الثانية من مسرد المصطلحات المتصلة بالأسلحة النووية، وتبادل الآراء بشأن المذاهب النووية لكل دولة. وتثير هذه المبادرات مباشرة الحاجة إلى ضمان أن تفهم الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضوح النية الكامنة وراء مذاهب وقدرات بعضها البعض، بما في ذلك المجالات التي يعترّيها الغموض المتعمد، لتجنب سوء الفهم وسوء التقدير. وهي تكمل المناقشات الثنائية المفصلة بين الدول بشأن الاستقرار الاستراتيجي والتي تمثل مناقشات حاسمة أيضاً لمنع نشوب حرب نووية، ولكن لا يمكن لها أن تحل محلها.

وختاماً، السيد الرئيس، ترحب المملكة المتحدة بأي جهود تبذلها الدول، سواء أكانت حائزة للأسلحة النووية أم لا، وكذلك جهود المجتمع المدني، لتعزيز هذا العمل المهم. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تجمعات مثل مبادرة تهيئة البيئة اللازمة لنزع السلاح النووي ومبادرة استكهولم. ونتطلع إلى تعميق مناقشاتنا بشأن هذه المسألة، سواء في هذا المؤتمر أو في الفترة التي تسبق المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ليدل على بيانه وأنقل إلى المتحدث التالي، وهو سفير الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة السيد روبرت وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يشكل الحد من المخاطر جزءاً أساسياً وضرورياً من جهود نزع السلاح. وكما قال الآخرون، فإن نزع السلاح ليس مجرد مسألة أرقام، بل هو عملية ينبغي أن تسير في ظل البيئة الأمنية الصعبة للغاية التي نعيش فيها.

لذا، ننظر الولايات المتحدة إلى الحد من المخاطر تحت هذين الضوئين. أولاً، نحن بحاجة إلى آليات موثوقة لتبادل المعلومات والتواصل مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وإدارة الأزمات المحتملة. وثانياً، علينا أن نقوم بالعمل الشاق المتمثل في تحسين تلك البيئة الأمنية من خلال الاستناد إلى آليات الحد من المخاطر هذه.

وتعمل الولايات المتحدة بلا كلل على زيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ، من أجل تجنب احتمال وقوع سوء تقدير من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول من خلال الحوارات الاستراتيجية، وقنوات الاتصال الرامية إلى الحد من المخاطر، وتقاسم الممارسات الجيدة المتعلقة بسلامة الأسلحة النووية وأمنها. وتؤكد التحديات الأمنية التي نواجهها حالياً على الحاجة إلى الحد من مخاطر استخدام سلاح نووي عن غير قصد أو نتيجة سوء تقدير أو الأنشطة التي قد تؤدي إلى مثل هذا الاستخدام.

وينبغي ألا تكون تجربة الولايات المتحدة وروسيا النموذج الوحيد للحد من المخاطر الذي يتم فحصه، بيد أنها أقوى نموذج. وبالنسبة لروسيا، لدى الولايات المتحدة خطوط اتصال مباشر للعمل، وأفرقة عاملة معنية بفض الاشتباكات، ومناقشات على مستوى الخبراء بشأن المواقف النووية والأمن الاستراتيجي، وسلسلة كاملة من تدابير بناء الثقة في شكل اتفاقات بشأن إطلاق القذائف وغيرها من الأنشطة التي تتطوي على خطر محتمل، بما في ذلك الحوادث في البحر. وتساعد هذه الاتفاقات والترتيبات مجتمعة على التقليل من احتمالات نشوب نزاع نووي.

وكما تعلمون جميعاً، عملت الولايات المتحدة مع روسيا لتمديد معاهدة ستارت (معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها) الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. ونعتقد أن الأولوية التالية الأكثر إلحاحاً لزيادة الحد من المخاطر النووية هي إعادة تنشيط الحوارات الثنائية مع منافسينا الاستراتيجيين. ولذلك، يسرنا أن الرئيس بايدن والرئيس بوتين اتفقا على بدء حوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي.

وننتنى لو كان الأمر مماثلاً مع الصين. فعلى الرغم من التكديس الهائل من جانب جمهورية الصين الشعبية لترسانتها النووية، فإن ذلك البلد يواصل للأسف مقاومة مناقشة الحد من المخاطر النووية على الصعيد الثنائي مع الولايات المتحدة. ومن جانبنا، سعينا وسنواصل السعي إلى إجراء تبادلات ثنائية متممة بشأن المذاهب النووية، واقترحنا اتفاقات بشأن الإخطار بإطلاق القذائف وقنوات اتصال أقوى في حالات الأزمات. وحتى الآن، لا تزال بيجين غير مستعدة للمشاركة بشكل مجدٍ أو إقامة مناقشات للخبراء مماثلة لتلك التي نجريها مع روسيا. ونأمل مخلصين أن يتغير ذلك.

إن الحوارات المتعددة الأطراف مثل تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي والعملية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، والمعروفة باسم عملية الدول الخمس، على الرغم من أهميتها، ليست بديلاً عن القنوات الثنائية القوية والمستدامة التي تسمح بإجراء تبادلات تتسم بمزيد من الصراحة والمراعاة بشأن بؤر التوتر والمواقف والسياسات المحددة بين الخبراء المتخصصين.

وبشكل عام، نعتقد أن المناقشات الثنائية من شأنها أن تعزز وضع تدابير محددة تهدف إلى الحد من مخاطر سوء الإدراك وسوء التقدير بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أنها قد ترسي الأساس لمعاهدات رسمية لتحديد الأسلحة وتحقيق التقدم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وبالانتقال إلى البيئة الأمنية بشكل أعم، فإن الفحص الكامل لسبب وكيفية تآكل الأمن الدولي سوف يستغرق وقتاً أطول بكثير مما لدينا اليوم، وكذا إجراء مناقشة شاملة لما ينبغي عمله حيال ذلك. ومع ذلك، سأسلط الضوء على أحد الجهود الحقيقية التي بذلتها الولايات المتحدة لإجراء التغييرات اللازمة لدفع نزع السلاح قدماً في إطار جدول أعمال نزع السلاح.

ويشارك العديد منكم في المبادرة الجديدة، وهي تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، ويمكنهم أن يحدثوا عن كيف أنها يمّرت الحوار الصادق الذي أصبح نادراً جداً في المنابر الأكثر رسمية مثل مؤتمر نزع السلاح. وتواصل الولايات المتحدة دعمها الكامل للمبادرة وجهودها الرامية إلى تحديد مقترحات بناء وقابلة للتنفيذ لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونحن ندرك أن ليس لها سلطة على المنتديات الأخرى، ولكننا نراها وسيلة للتوصل إلى أفكار جديدة يمكن طرحها لاحقاً في مثل هذه المنتديات.

وتبحث المبادرة جوانب مختلفة، وإن كانت مترابطة، من البيئة الأمنية التي تؤثر على التقدم المحرز فيما يتعلق بإجراء مزيد من التخفيضات ونزع السلاح. وترأس هذه الأفرقة الفرعية الثلاث مجموعة متنوعة من البلدان، ويدعم كل منها ميسرون غير حكوميين من الخبراء.

وينظر الفريق الفرعي الأول في الحد من الحوافز المتصورة لدى الدول للاحتفاظ بمقتنياتها من الأسلحة النووية أو حيازتها أو زيادتها، وزيادة الحوافز للحد من الأسلحة النووية وإزالتها. وتتشارك في رئاسته هولندا والمغرب.

وينظر الفريق الفرعي الثاني في آليات لتعزيز الجهود الرامية إلى عدم الانتشار وبناء الثقة في عملية نزع السلاح النووي والنهوض بها. وتتشارك في رئاسته جمهورية كوريا والولايات المتحدة. ويتناول الفريق الفرعي الثالث التدابير المؤقتة للحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية. وتتشارك في رئاسته فنلندا وألمانيا.

وما فتئ كل فريق فرعي يحرز تقدماً مطرداً في معالجة المهام المنصوص عليها في برنامج عمله. وفي حين أن الرؤساء المشاركين لا يزالون يطورون الشكل الدقيق الذي ستتخذه النتائج، نعتقد أنهم سيستكملون التوصيات الصادرة عن كل فريق فرعي في أواخر عام 2022 وسيصدرون تلك النتائج في أوائل عام 2023، وفقاً للجدول الزمني الافتراضي الذي نوقش في الجلسة العامة التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

السيد الرئيس، لقد جادل البعض بأن جهود الحد من المخاطر ليست بديلاً عن نزع السلاح النووي، ولكن هذا الرأي يعتبر أن تدابير الحد من المخاطر منفصلة عن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح.

وسأختتم ملاحظاتي كما استهلتها بالقول إن الحد من المخاطر عنصر أساسي وضروري لجهود نزع السلاح وشيء ينبغي لنا جميعاً أن نقدره كوسيلة للمساعدة في منع الدمار الذي قد تتسبب فيه الحرب النووية. وستواصل الولايات المتحدة مد يد العون لضمان قيامنا بدورنا في منع نشوب مثل هذه الأزمة؛ ونحن نقدر دعم الشركاء لجهودنا، ونرحب بمشاركة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق هذه الغاية.

ودعوني أوضح نقطة أخيرة. إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة، مثلها مثل زملائنا البريطانيين، وضع تدابير للشفافية والثقة، فضلاً عن المعايير وأفضل الممارسات في الفضاء الخارجي، وتعتقد أن قرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ ضبط السلوك المسؤول يوفر زخماً إيجابياً لمثل هذا المسعى.

كما نكرر الشواغل التي أعرب عنها زميلي من المملكة المتحدة بشأن الخطر الجسيم الذي تشكله التجارب المدمرة المضادة للسواتل التي تستحدث حطاماً طويلاً الأمد، وهو تهديد نناقشه في تقريرنا الوطني. وهذه الأفعال إذا ما وقعت، فهي تعتبر غير مسؤولة إلى أقصى حد وقد تؤثر على بيئة الفضاء الخارجي وتؤثر سلباً على قدرة الدول على استخدام الفضاء للأغراض السلمية.

ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع حلفائها وشركائها في الفضاء لتعزيز سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته لصالح جميع البلدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير وود على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير باومان من سويسرا.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن مسألة الحد من المخاطر النووية موضوع مهم في إطار البند 2 من جدول الأعمال. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أشكركم على دعوتنا لمناقشة هذا الموضوع اليوم. وما فتئت سويسرا تبذل جهوداً نشطة في هذا المجال لعدة سنوات، بما في ذلك كجزء من خطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة. ولقد قدمنا نحن وشركاؤنا، السويد وشميلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا، العديد من القرارات إلى الجمعية العامة بشأن إزالة حالة التأهب للأسلحة النووية، التي تدعو إلى اتخاذ خطوات عملية ولموسة لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لنظم الأسلحة النووية. وعملنا أيضاً مع معاهد البحوث مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وخبراء آخرين وضعوا مقترحات ملموسة بشأن الحد من المخاطر النووية. ويتمثل أحد السبل الواعدة في العمل على تكنولوجيات موثوقة ومتينة وجديرة بالثقة للاتصالات في حالات الأزمات، أي نوع من أنواع خطوط الاتصال المباشر المتعددة الأطراف يمكن استخدامه للتواصل أثناء الأزمات لتجنب التصعيد النووي.

وعلاوة على ذلك، سعت سويسرا، وهذا هو محور تركيز بياني اليوم، إلى المضى قدماً في موضوع الحد من المخاطر النووية في سياق مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي، استعداداً للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. واستناداً إلى إعلان برلين ووثيقة المنطلقات الاثني والعشرين، صاغت سويسرا ورقة عمل كجزء من المبادرة. وقدمتها رسمياً في الأسبوع الماضي بالنيابة عن المشاركين في مبادرة استكهولم وعدد من الدول الإضافية. وكشفت عملية الصياغة عن وجود توافق في الآراء بين المشاركين في مبادرة استكهولم على أن الحد من المخاطر يمثل حاجة ملحة في الوضع الراهن وموضوعاً واعداً للاتفاق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة.

وتكمن نقطة انطلاق الورقة في كون الاهتمام الدولي بالمخاطر النووية قد تصدر المقدمة في السنوات الأخيرة وأن هناك اتفاقاً مشتركاً على ضرورة معالجتها على سبيل الأولوية. وكما أشار السيد وان والسيدة ماكبي في عرضيهما في بداية الجلسة، تؤكد الورقة أن المخاطر النووية قد زادت بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك الحالة الجغرافية السياسية، والتطورات المتصلة بالأسلحة النووية نفسها، بما في ذلك قدراتها ودورها في المذهب، والتطورات التكنولوجية التي قد ترزعق الاستقرار. وتؤكد الورقة أيضاً أن الحد من المخاطر النووية يمثل جزءاً من جهود نزع السلاح الأوسع نطاقاً، ويقرب فرصة تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وينطبق ذلك تحديداً ومباشرة على تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، يتضمن الإجراء 5 من خطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، الذي التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجبه بالإسراع في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات التي من شأنها أن تقضي إلى نزع السلاح النووي، تدابير تتعلق بالحد من المخاطر النووية علاوة على الحد من الأسلحة النووية. ولذلك فهو يوفر أساساً سليماً لإحراز تقدم في مجال الحد من المخاطر النووية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن كل خطوة صوب بناء عالم أكثر أمناً وكل تدبير للحد من المخاطر النووية أن يفسح المجال لإجراء تخفيضات أكبر.

وهذا يعيدني إلى ورقة العمل، التي تحدد مجموعة واسعة من الطرق الممكنة للتعامل مع المخاطر النووية، وتقدم مجموعة من التدابير لمعالجة الطابع المتعدد الأطراف للمسألة. وترسي الورقة أيضاً المبدأ القائل إنه على الرغم من الدور الرئيسي الذي تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنه يمكن بل ويجب إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه الجهود.

وتستند الورقة إلى خمسة أقسام تتعلق بالخطوات العملية التي يتعين اتخاذها. أولاً، نقترح صياغة بيان جماعي يدرج في الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، يعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن أي استخدام جديد لهذه الأسلحة، ويذكر أنه من مصلحة البشرية ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى.

ثانياً، ندعو إلى تجديد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وتوسيع نطاق الحوار بشأن المخاطر. ونقترح أن يسفر المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة عن تعاون أكثر دقة وتنظيماً وتوجهاً نحو تحقيق النتائج فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على توسيع نطاق عملها في هذا المجال، وإدراج الحد من المخاطر النووية كبند دائم في جدول أعمال اجتماعاتها، وإنشاء أفرقة عاملة محددة ذات صلة.

ثالثاً، نقترح أيضاً تدابير دعم من جميع الدول الأطراف، مع إلقاء الضوء على أن الحد من المخاطر النووية مسؤولية مشتركة ويتطلب نهجاً شاملاً.

رابعاً، نشجع إجراء بحوث إضافية لإيجاد شراكات جديدة ونهج مبتكرة للتعامل مع هذه المسألة. وعلينا أن نستند إلى العمل الممتاز الذي أنجزه زملاؤنا في الأوساط الأكاديمية ومختلف مراكز الفكر.

خامساً، ندعو إلى اتباع عملية للمضي قدماً صوب الحد من المخاطر النووية في إطار معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يصبح الحد من المخاطر النووية بنداً من بنود جدول الأعمال الدائم، مما يسمح لنا بإجراء مناقشات منظمة موجهة نحو تحقيق النتائج، ثم تقييم ما تم إنجازه في عام 2025 واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما لا يزال يتعين القيام به.

وتتضمن الورقة أيضاً مقترحات بتوسيع نطاق هدف الحد من المخاطر النووية إلى ما يفوق معاهدة عدم الانتشار والمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة. وتشير إلى احتمال بدء عملية على مستوى الأمم المتحدة. وهذه ليست سوى فكرة في الوقت الراهن، ولكن من شأنها أن تبرز ضرورة أن يتناول مؤتمر استعراض المعاهدة هذه المسألة.

وأود أن أؤكد أننا نعتقد أنه سيكون من المفيد لمؤتمر نزع السلاح تناول هذه المواضيع بالتفصيل، خاصة وأن المؤتمر يضم عدداً من الجهات الفاعلة المهمة في الميدان التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. وبطبيعة الحال، سيتوقف ذلك على قدرة المؤتمر على استئناف العمل الموضوعي المتعمق في إطار عملية أو هيئة خاصة.

وقبل أن أختتم بياني، سأقول ببساطة إنني آمل أن تحظى ورقة العمل هذه بتأييد واسع النطاق. ولقد شاركت في تقديمها حتى الآن 20 دولة، ولا يزال من الممكن المشاركة في التوقيع عليها. ونعتمد استخدام هذه الورقة كأساس للمناقشة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى والأفرقة الأخرى في معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن يسمح لنا ذلك بزيادة تعزيز الدينامية التي تحيط بهذا الموضوع واستخدام لغة ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير سويسرا. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا، السيد خوان منغلانو أبوين.

السيد مانغلانو أبوين (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر المتحاورين على ملاحظتهما الشيقة. السيد الرئيس، ما فتئ منع نشوب حرب نووية يمثل موضوع نقاش في مؤتمر نزع السلاح منذ عقود. ومع ذلك، لم يتحقق تقدم يذكر في هذا المجال. بل إننا في الواقع غير قادرين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تناول هذا البند من جدول الأعمال أو ماهية جوانب منع نشوب حرب نووية التي ينبغي لنا إدراجها في مناقشاتنا.

وفي معرض الحديث عن منع نشوب حرب نووية، يود وفدي أن يركز ملاحظاته على عنصرين يكتسبان أهمية كبيرة بالنسبة لإسبانيا، وکانا، بدرجة أو بأخرى، حاضرین في الخطط التي طرحتها الرئاسة في بادئ الأمر. وأشير إلى تخفيض المخاطر النووية، الذي حظي ببعض الاهتمام اليوم، وحظر إنتاج المواد الانشطارية، التي تعتبرها إسبانيا، رغم أنها لم تناقش إلا قليلاً اليوم، عنصراً أساسياً في المناقشات بشأن البند 2 من جدول أعمال المؤتمر.

ولذلك أود أولاً أنؤكد أن وفدي يرى في الحد من المخاطر النووية أداة - أداة للتحرك نحو نزع السلاح وبناء الثقة وضمان قدر أكبر من الأمن. وهو ليس بديلاً عن التخفيض الفعال للترسانات النووية المطلوب بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل يكملها ويعززها؛ وهنا تكمن أهميته. فحين نشير هنا إلى جميع التدابير التي تجعل فرصة نشوب نزاع أو حادث يتعلق بالأسلحة النووية أقل احتمالاً. ويمكننا أن نعمل على تصنيف التدابير أو ترتيبها أو تعريفها ومناقشة هذا الأمر، ولكن إسبانيا تعتقد، كما أوضح السيد وان للتو في بيانه، أن العمل بشأن هذه النقطة قد أنجز بالفعل، وقد تم ذلك بدقة ومهارة، إذ تميزت قائمة التدابير المطروحة التي أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوسع نطاقها وتفصيلها وشمولها. غير أنها قد لا تكون شاملة أو نهائية تماماً، إذ سيتعين دائماً تحديد أوجه الضعف الجديدة.

ومع ذلك، السيد الرئيس، فإن ما هو حاسم وملح حقاً هو تطبيق التدابير وجعلها نافذة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تقي بالتزاماتها، وأن تنفذ التدابير التي تم تصنيفها حتى تصبح حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن. هل من سياق أفضل من المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزامات التي قطعتها على نفسها عند تصديقها على المعاهدة، وأن تتخذ خطوات محددة للحد من المخاطر بفعالية، ومن ثم ضمان أمن الجميع، وهي خطوات مكتملة ولكنها لا تحل محل التزاماتها بنزع السلاح النووي، كما أشرت سابقاً.

وكجزء من مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي، تشجع إسبانيا تحديداً الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل تقليل المخاطر النووية إلى أدنى حد وإدارتها، بما في ذلك من خلال تدابير منع الأزمات، وإطالة الفترات المتاحة لصنع القرارات أثناء الأزمات وغيرها من التدابير التي تقلل من أوجه الضعف إلى أدنى حد، ولا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات المدمرة والتهديدات السيبرانية. ويتمشى ما تقدم مع ورقة العمل التي قدمتها سويسرا مؤخراً إلى المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، والتي ندعو الدول الأخرى بموجبها، كما سبق للسفير السويسري فعله، إلى تقديمها،

كما فعلت إسبانيا بالفعل. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد إنشاء خطوط اتصال خاصة للمعلومات المتعلقة بالمخاطر النووية، وفصل اتصال الأسلحة التقليدية والنووية بالإنترنت، ووقف إنتاج المواد الانشطارية والتجارب النووية على حد سواء.

السيد الرئيس، كما ذكرت سابقاً، تود إسبانيا، لدى مناقشتها لمنع نشوب حرب نووية، أن تتناول مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وبالتحديد، ضرورة أن يتفاوض المؤتمر على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وهناك حاجة ماسة لمثل هذه المفاوضات بغية منع نشوب حرب نووية. وعلاوة على ذلك، فإننا، كمؤتمر نزع السلاح، نتمتع بولاية تفاوضية، هي ولاية شانون، التي لا تزال سارية المفعول، رغم أن وفدي يشعر بأن بعض الدول لا ترغب للأسف في بدء المفاوضات، بل الأسوأ من ذلك، أنها تريد أن تفرض عليها شروطاً قبل أن تبدأ. ولذلك تشجع إسبانيا المؤتمر على بدء المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن، دون إصدار حكم مسبق على العملية أو وضع شروط مسبقة لها. وتدعو إسبانيا إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون عالمية يمكن التحقق منها بفعالية وشاملة، تنص على أوسع نطاق ممكن من الحظر وأكثره طموحاً، ومن شأنها أيضاً أن تكمل وتتسق مع الحق غير القابل للتصرف الذي تمتلكه جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في المشاركة في البحث وفي تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

وتأمل إسبانيا أن ترى صكاً دولياً ملزماً قانوناً يقضي برصد المواد الموجودة وإزالتها وحظر إنتاج المواد المستخدمة لصنع الأسلحة النووية، لأننا إذا حظرتنا الإنتاج المستقبلي فقط، فإننا سنعالج عدم الانتشار، ولكن ليس نزع السلاح. ونحن نعلم أن الآراء تختلف حول مثل هذه المعاهدة، ونؤيد إجراء مناقشة بشأنها. وإسبانيا مستعدة للتفاوض في أقرب وقت ممكن وبدء المفاوضات فوراً إذا لزم الأمر. ولكن دعونا لا نسعى إلى فرض قيود على التعاريف أو النطاق أو الهيئات أو نظام التحقق أو عناصر أخرى أو تحديد ما ينبغي أن تكون عليه قبل التفاوض.

السيد الرئيس، قبل أن أنهى بياني، أود أن أذكر مرة أخرى مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي تجمع عدداً من الدول، بما فيها إسبانيا، التي تؤيد تماماً بدء المفاوضات والتي تدعو الدول المنتجة للمواد الانشطارية إلى إعلان وقف ذلك الإنتاج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب إسبانيا الموقر. إننا نقرب من نهاية جلستنا العامة لهذا الصباح. ولا تزال قائمتي تتضمن عدة متكلمين متبقين، ولن نتمكن فيما يبدو من اختتام المناقشة هذا الصباح. لذا، أقترح أن نرفع الجلسة ونستفيد القائمة التي أمامي في الجلسة العامة بعد ظهر اليوم.

أعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 12/00 ظهراً.